الجمهورية التونسية
وزارة العدل وحقوق الانسان
المعهد الاعلى للقضاء

* آليات حماية الطفل في القانون التونسي *

دورة دراسية

الخميس 25 مارس 2004

البرنامج

9.00 – كلمة الإفتتاح – السيد حسن بن فلاح
المدير العام للمعهد الأعلى للقضاء

9.15 – المداخلة الأولى :
– دور قاضي الأطفال في حماية الطفولة الجانحة – السيد سالم بركة
قاضي أطفال بالمحكمة الإبتدائية بتونس

9.45– المداخلة الثانية:
– واجب الإشعار وتجربة مندوبي حماية الطفولة في وقاية الطفل المهدد – السيدة عائشة غربال
مندوب عام لحماية الطفولة

10.15 – *المداخلة الثالثة* :
– دور مؤسسات الإستقبال في حماية الأطفال المهددين والجانحين – السيد محمد السلامي
مدير مركز الدفاع والإدماج الإجتماعي بالملاسين

10.45– استراحة

11.00 – المداخلة الرابـــعة :

- حق الطفـــل في الميـــراث — الأستاذ عثمان بن فضل
أستـــاذ جامـــعي ومحـــام

11.30 – المداخلة الخامسة :

- مرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات حول حماية حقوق الطفل
آليـــة لحمـــاية الطفـــل — السيدة نجاة بن صالح
مديـــر عـــام المـــرصـــد

12.00– نقـــــــاش

13.00– نهـــايـــة الأشـــغـــال

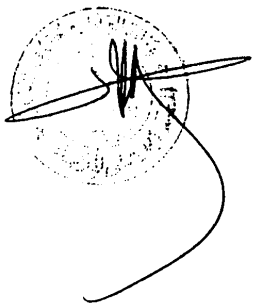

دور قاضي الاطفال في حماية الطفولة الجانحة

اعداد السيد سالم بركة

قاضي اطفال بالمحكمة الابتدائية بتونس

/ دور قاضي الاطفال في حماية الطفل الجانح/

****

عرفت تونس تطورا ملحوظا في تشريعاتها الاجتماعية والانسانية في السنوات الاخيرة ولعل أهم هذه التشريعات مجلة حماية الطفل التي شكلت تحولا نوعيا هاما تكمن بالخصوص في تدعيم مفهوم الطفل كذات قانونية مميزة لها خصوصياتها وككائن يجب عند التعامل معه اعتبار مصلحته الفضلى في جميع الاجراءات التي تتخذ في شأنه من طرف من عهدت اليه مسؤولية التدخل ولعل من أهم المتدخلين هو قاضي الطفل الذي عليه أن يسعى أولا وآخرا الى حماية الطفل الجانح بجميع الطرق والوسائل التي أتاحتها له المجلة فدوره إصلاحي بالاساس ورسالته تدور حول مفهوم واحد وهو انتشال الطفل من مسببات الجنوح وآثاره لذلك كرس المشرع هذا المفهوم في كامل فصول المجلة وجعل لقاضي الاطفال دورا حمائيا يتجلى قبل المحاكمة وأثناءها وبعدها أيضا.

فكيف يتجلى هذا الدور ؟

I-دور قاضي الاطفال في حماية الطفل الجانح قبل المحاكمة :

يبتدئ دور قاضي الاطفال في حماية الطفل الجانح ابتداء من تاريخ احالته عليه من طرف النيابة العمومية وهذا الدور يتجلى في أمرين اثنين التجاء القاضي الى الاستعانة بتقارير الملاحظة وكذلك سعيه الى اجراء الوساطة بين الطفل الجانح والمتضرر فحسب منطوق الفصل 87 من مجلة حماية الطفولة فان قاضي الاطفال يقوم بجميع الاعمال والابحاث التي تظهر له حقيقة وطباع الطفل الجانح وكذلك المستوى المادي والادبي لعائلته الى جانب شخصيته وسلوكياته النفسية كل ذلك يتم عن طريق ما يسم

بالبحث الاجتماعي او ما استأنس على تسميته بتقرير الملاحظة فقاضي الاطفال وحفاظا منه على جعل دوره حمائيا ووقائيا اكثر منه زجريا فانه وقبل أن يصدر قراره في شأن ما ارتكبه الطفل الجانح من أفعال فإنه وفي غالب الاحيان يؤخر البت في المحاكمة ويحيل الطفل على احدى المؤسسات التربوية لتقديم تقرير ملاحظة في شأنه فيأمر بدراسة وضعه النفساني والاجتماعي والاسري عن طريق مختصين في هذا المجال كما يأمر بإجراء فحص طبي عليه وكل ذلك يضمن بتقرير يبدي فيه أهل الاختصاص رأيهم الى جانب اقتراحاتهم العملية قصد مساعدة قاضي الاطفال المتعهد بالقضية على اتخاذ القرار السليم والوسيلة الملائمة لكل طفل بما يتماشى وحالته المدروسة من قبل الاخصائيين وبالتالي فإن تقرير الملاحظة له من الاهمية الشيء الكثير ضرورة أنه يجعل قاضي الاطفال يراعي مصلحة الطفل الفضلى حينما يأمر بأي وسيلة من الوسائل المنصوص عليها بالفصل 99 من مجلة الطفولة.

كما أنه على قاضي الاطفال أن يسعى حين احالة الطفل الجانح عليه من طرف النيابة العمومية الى تذكير وليه بأنه بالامكان إعمال مبدأ الوساطة الرامي الى ايجاد صلح بين الطفل الجانح والمتضرر أو المتضررين وذلك حسب ما نصت عليه المادة 113 من مجلة حماية الطفل ولعل قاضي الاطفال حينما ينبه الطفل الجانح وعائلته الى امكانية الالتجاء الى الوساطة فإنه يرمي الى اعطاء فرصة للطفل الجانح قصد تجنب الوقوف أمام المحلكم وتعريضه الى العقاب أو للتدابير الوقائية ومن هاته الزاوية يكون دور قاضي الاطفال بتشجيعه المتقاضين على إعمال مبدأ الوساطة دورا حمائيا خاصة وأن المشرع لم يقتصر على امكانية ابرام الصلح مع الطفل الجانح والمتضرر بل تعداه الى امكانية ابرامه مع نائب أو ورثة هذا الاخير وهذا التوسع يؤكد نية المشرع وهدفه من جعل الصلح مبدأ لا استثناءا في تجنيب الطفل المحاكمة والعقاب ولكن يتضح أن الاطراف المتقاضية لا تسعى الى

الوساطة حتى وان اقترح قاضي الاطفال ذلك عليهم لان ذلك غالبا ما يكون مقترنا باشتراط المتضرر لمبلغ من المال على الطفل الجانح أو من ينوبه قصد ابرام الصلح.

II-دور قاضي الاطفال في حماية الطفل الجانح أثناء المحاكمة :

هذه المرحلة هي من أهم المراحل التي يتجلى فيها دور قاضي الاطفال في حماية الاطفال الجانحين فالطفل في هذه المرحلة يقف أمام محكمة لها إجراءاتها وقواميسها وهيبتها وبالتالي فإن هذا الموقف قد يخلف في نفسيته أثرا قد يلازمه حتى بعد المحاكمة وبالتالي فإن المشرع لم يغفل هذا الجانب وجعل قاضي الاطفال يعقد جلسته مكتبيا ودون حضور أطراف أجنبية وأوجب إحضار وليه الى جانب محام إن رغب في ذلك حتى يقع الحد والتقليص مما يمكن أن تخلفه شكليات المحاكمة من آثار سلبية وإضافة الى ذلك فقد حجر المشرع نشر ما يدور من مرافعات بالجلسة أو نشر ملخص للقضية بالجرائد حتى لا يطلع عليها العموم كل ذلك حفاظا على حق الطفل في حياة خاصة اضافة الى أن قاضي الاطفال يمكن أن يحكم في المخالفات دون حضور الطفل المخالف إذا رأى أنه من مصلحة هذا الاخير عدم الحضور أمام المحكمة كأن يؤدي حضور الطفل أمام المحكمة الى تخلفه عن الدروس مثلا.

وحتى يساهم قاضي الاطفال في حماية الطفل الجانح الماثل أمامه قصد محاكمته فإنه يتعين عليه اشعاره بأن من حقه أن يدافع عن نفسه ويعرض عليه وقائع القضية والتهمة المنسوبة اليه ويفسح له المجال للتعبير عن الاسباب التي جعلته يقدم على تلكم الافعال المنسوبة اليه والظروف التي دفعته الى ذلك هذا الامر يحقق شيئين اثنين أولهما شعور الطفل بأنه يقف أمام شخص

يسعى بكل الطرق لمساعدته ومحاولة انتشاله مما هو فيه وثانيهما تكوين قاضي الاطفال لفكرة واضحة عن ظروف الواقعة وعن شخصية الطفل وبالتالي يمكن له استنادا على ذلك اختيار احدى الوسائل المنصوص عليها بالفصل 99 من المجلة الاكثر ملائمة للطفل والتي تحقق له غاية الاصلاح وهنا لابد من الاشارة الى أنه وفي غياب مندوب الحرية المحروسة فإن قاضي الاطفال يكون قد افتقد اهم احدى الوسائل التي من خلالها يحمي الطفل الجانح وينتشله من بؤرة الفساد التي تردى فيها فبقاء نظام الحرية المحروسة كاحدى التدابير التربوية مجرد حبر على ورق يضر بمصلحة الطفل ضررا فادحا إذ انه بوجود مندوب الحرية المحروسة فان قاضي الاطفال يمكن له أن يبقي الطفل في محيطه العائلي تحت رقابة المندوب أما في غياب هذه المؤسسة فإنه وفي غالب الاحيان يقع الالتجاء الى ايداع الطفل الجانح باحدى المؤسسات التربوية لان تسليمه الى والديه دون مراقبة اضافية وخارجية يكون عقيما في بعض الاحيان ولا يصلح ذات الطفل الجانح ./.

فليس اصلح للطفل من أن يبقى بوسطه العائلي وليس اسلم للقاضي من أن يتابع الطفل بمحيطه الطبيعي بواسطة مندوب الحرية المحروسة خاصة وان الفصل 101 أعطى لقاضي الاطفال امكانية ابقاء الطفل الجانح تحت هذا التدبير الى حين بلوغه سن العشرين أي بعد تجاوزه سن الرشد.

والمؤمل هو تفعيل هذه الالية التي تعتبر الاهم لحماية الطفل الجانح.

III-دور قاضي الاطفال في حماية الطفل الجانح بعد المحاكمة:

لا يقف دور قاضي الاطفال عند نطقه بالحكم واتخاذ التدبير الذي يراه ملائما تجاه الطفل الجانح بل أنه يظل متابعا لقراراته

التي اتخذها ولعل هذه الخصوصية هي التي تميز مؤسسة قاضي الطفل عن بقية الهياكل القضائية الاخرى التي يقف دورها عند النطق بالحكم ولا تتدخل بأي شكل من الاشكال في مرحلة التنفيذ. ولكن المشرع كرس دور قاضي الاطفال في هذه المرحلة حتى يكون ما اتخذه من قرارات سليما ومتماشيا وملائما لشخصية الطفل ومراع لمصلحته الفضلى وكل ذلك القصد منه حماية الطفل الجانح.

فقاضي الطفولة وبعد اصداره لقراره يشرف مباشرة على طريقة التنفيذ فيقوم بزيارات ميدانية للمراكز التربوية التي وقع ايداع الطفل بها ليقف بنفسه على سلامة المكان الذي يقضي فيه الطفل مدة بقائه بالمركز التربوي فيبدي ملاحظاته للمشرفين على التنفيذ ويحسسهم بضرورة خلق الجو الملائم للطفل نفسانيا وصحيا وهذه الزيارات الميدانية غالبا ما تكون دورية وهي من الاهمية بمكان ضرورة أنها تجعل قاضي الطفل يقف على حقيقة ما اتخذه من قرارات ومدى تماشيها وملاءمتها للطفل الجانح فغالبا ما يجد القاضي نفسه ملزما بتغيير الوسيلة المتخذة أو تغير الفضاء الاصلاحي ذاته اذا ما لاحظ أن ذلك لازما لحماية الطفل وضروريا لتكريس مبدأ المصلحة الفضلى له .

وقد دأبت وزارة العدل على تحسيس السادة قضاة الاطفال على الاشراف على تنفيذ ومتابعة الاجراءات والعقوبات الصادرة عنهم وعن محكمة الاطفال وحثهم على الزيارات الميدانية للمراكز التربوية وذلك لما لهذا الامر من أهمية .

ونشير في هذا الصدد الى المنشور عدد 60 الصادر عن وزارة العدل بتاريخ 08-03-2004 وهو آخر منشور صدر بهذا الخصوص.

كما أن قاضي الاطفال وطبقا لاحكام الفصل 110 ق ط ملزم بإعادة النظر في القرارات التي اتخذها وذلك بصفة دورية فله أن ينظر في ملف الطفل مرة كل ستة أشهر على أقصى تقدير قصد الوقوف على مدى ما أفرزه قراره الذي اتخذه من نتائج ايجابية أو

سلبية فغالبا ما يقع ايداع الطفل بإحدى المراكز التربوية الى حين بلوغه سن الرشد ولكن الطفل الجانح قد يغادر المركز التربوي قبل ذلك بموجب آلية إعادة النظر لحصوله مثلا على شهادة في حذق بعض الحرف وبالتالي فإن ابقاءه بالمركز لم يعد له فائدة ويصبح من مصلحة الطفل في هذه الحالة اطلاق سراحه لتمكينه من الاندماج مجددا في المجتمع الذي خرج منه متسكعا متهورا ليعود اليه متزنا حاملا لشهادة تؤهله لكسب رزقه بعرق جبينه .

إن دور قاضي الأطفال في حماية الطفل الجانح هو دور رائد ومتواصل منذ بدء المحاكمة الى نهايتها وهو دور بقدر ما هو نبيل يحمل بين طياته جذور اصلاح ذات الطفل الجانح قصد حمايته فانه دور تقف أما تحقيقه عدة صعوبات عملية ناتجة عن عدم تفعيل بعض الاليات التي جاءت بها المجلة ولعله ليس من مصلحة الطفل الجانح أن نخصه بمجلة رائدة من الجانب النظري ونبقى مكتوفي الايادي أمام بعض الصعوبات التي تحول دون تطبيق عملي سليم لفصولها.

والسلام

واجب الإشعـــــــــار

وتجـــربـــة منـــدوبـــي

حماية الطفولة في وقايـــة الطفـــل المهـــــــدّد

السيد فتحي الأنقليز

مندوب حماية الطفولة بولاية نابل

واجـــــب الإشعـــــــار

تـوطئـــــة

إن توفير الحمايـة والرفـاه للجميـع وخاصـة الفئـة المستضعفة دور لا يمكـن لأجهزة الدولة تحقيقه إلا بتكاتف الأفراد من دافع حسهم الوطني وانتمائهم الحضاري الداعي إلى التضامن وحب الآخر فإن كل مواطن عليه واجب تجاه أي طفل يحتاج إلـى الحماية والمساعدة سيما وقد أصبحت هذه الفئات تمثل موضـع اتـهام وعنايـة الدولـة التونسية بعد التحوّل المبارك فقـد تتـالت القوانيـن والتشـريعات والإنجـازات مـن أجـل حمايـة الطفولـة ورعايتـها وتلبيـة حاجياتـها المتعددة فـي إطـار منظومـة اجتماعيّـة متكاملة تمتد على كافة مكونات المجتمع المدني وقـد توجـت هـذه الإجـراءات بـإصدار مجلة حماية الطفل بموجب قانون عدد 92 لسنة 1995 وقد أحدثت هذه المجلة نقلة نوعية على مستوى آليات العمل الإستراتيجية لحمايـة الطفـل وفلسـفة جديـدة حـول المنظومة القانونية والتشريعية التونسية السابقة التي كانت تتدخل للعقاب والتجريـم إثـر وقـوع الجريمة أما مجلة حمايـة الطفـل فـهي تقـوم علـى فلسـفة جديـدة ترتكـز علـى الجانب الوقائي أي التدخل قبل فوات الأوان لإعانة الطفل على اجتياز الوضعية الصعبـة التـي

يمر بها وأخذ التدابير الوقائية الكفيلة لحمايته قبل أن يتعدى مرحلة الجنوح كما حملت المجلة كافة مكونات المجتمع المدني واجب الوعي بالمسؤولية تجاه الطفل في إطار منظومة تبنى كما ذكرنا سلفا على التكافل الاجتماعي وتشريك المواطن في التضامن قصد مقاومة ما يهدد الطفل من مخاطر عند التعرف أو حصول العلم بوجود طفل مهدّد في صحته أو في سلامته البدنية أو المعنويّة تجسم في واجب الإشعار وقد خصصت مجلة حماية الطفل في بابها الأول المتعلق بالحماية الاجتماعية للطفل المهدد قسما كاملا لواجب الإشعار تضمن 4 فصول 31 – 32 – 33 – 34.

* تعريف واجب الإشعار :

اعتمادا على الفصول المذكورة فإن الإشعار هو إعلام بوجود حالة صعبة تهدد طفلا على معنى الفصل 20 من مجلة حماية الطفل وهو واجب على كل شخص راشد يتولى رفعه بتلقائية إلى مندوب حماية الطفل لغاية إنقاذ الطفل من الوضع الصعب الذي يوجد فيه.

وبالرجوع إلى مداولات مجلس النواب ليوم 1995/10/31 تم تعريف الإشعار بأنه – واجب جديد كرسه القانون دعما للسلوك التضامني واستجابة لحاجة الطفل في المساعدة ذلك أن هذا الأخير يواجه صعوبات متنوعة لا طاقة له بتجاوزها بمفرده.

ولعله من المفيد قبل الخوض في نظام الإشعار التعرض إلى بعض القوانين السابقة التي تشير إلى واجب الإشعار السلط الإدارية والقضائية في حالات معينة.

1/ القانون عـ65ـدد لسنة 91 المتعلّق بالنظام التربوي الذي ينص على معاقبة الولي الذي لا يقوم بترسيم طفله بالمدرسة أو يسحبه منها قبل السنّ القانونية والقانون لا ينص صراحة على الإشعار وتبعا للمنشور عـ55ـدد/92 الصادر عن وزير الداخلية ووزير العدل ووزير التربية ووزير الشؤون الاجتماعيّة يلزم كل مسؤول في أي موقع المسؤولية علم بمخالفة الولي قانون التعليم الإجباري أن يتصل بالولي ويحثه على تسجيل منظره بالمدرسة أو إرجاعه إليها وفي حالة فشل مساعي الإقناع بالحسنى يفرض عليه إشعار السلطة المختصة التي تتولى بدورها إعلام وكيل الجمهورية تبعا لفقرة الخامسة من المنشور المذكور.

2/ القانون عـ71ـدد لسنة 92 المؤرخ في 92/07/27 المتعلّق بالأمراض السارية الذي ينص على كل طبيب يشخص أو يعالج مرضا ساريا أو قابلا أن يكون كذلك أن يعلم بواسطة المكتوب السرّي السلطة الصحيةّ ولا يعتبر مخلا بواجب الاحتفاظ بالسرّ المهني.

ولكن الفرق بين هذه القوانين والمجلة أن الأول لا يفرض واجب الإشعار سوى على صنف معين من الموظفين وذلك عند حصول الجريمة أو المرض بينما الثاني قد يمتد إلى جميع فئات المجتمع وذلك بصفة وقائية.

* نظام الإشعار :

اعتمادا على الفصل 31 من مجلة الطفل تم تصنفي نظامين من الإشعار :

- الإشعار الوجوبي

- الإشعار الاختياري

1) الإشعار الوجوبي :

اعتمادا على الفصلي 31 الفقرة الأولى والثالثة منه و 32 أوجبت المجلة ثلاثة حالات من الإشعار الوجوبي :

- الحالة الأولى :

أوجبت الفقرة الأولى من الفصل المذكور أنه على كل شخص بمن في ذلك الخاضع للسر المهني واجب الإشعار مندوب حماية الطفولة كلما تبين أن هناك ما

يهدد صحة الطفل أو سلامته البدنية أو المعنوية في حالة تعرضه إلى اعتياد سوء المعاملة أو الاستغلال الجنسي (الفقرتين د و هـ من مجلة حماية الطفل) وهذه الفقرة من الفصل 31 ذات صلة مباشرة بالسادة الأطباء باعتبارهم مؤهلين أكثر من غيرهم للكشف عن هذين الصنفين من حالات التهديد حيث جعل المشرع بعض المعايير التي تصلح للطبيب في تقدير الحالة وأنها تتطلب التدخل للإشعار أم لا وهذه المعايير هي : التعود والقساوة ومثال على ذلك تعرض الطفل إلى سوء المعاملة في مناسبة واحدة قد تكون لأسباب تربوية دون أن تخلف أضرار لا تدعو الطبيب للإشعار.

وتأكيد المشرع على حتمية الإشعار في هذين الفقرتين نتيجة أن حالة الطفل تعتبر أنذاك في أخطر ما تكون وأن التأخير في الإشعار يمكن أن يترتب عنه الحصول على ما لا يمكن تلافيه بمرور الوقت لذا سلط المشروع عقوبة (الفصل 119) خطية بين 50 و 100د لكل من يخلّ بواجب الإشعار).

- الحالة الثانية :

والتي أوجبها الفقرة الثالثة من نفس الفصل وتشمل إشعار على جميع حالات الفصل 20 من المجلة إلى كل من تفطن لوجود هذه الحالات ممن يتولى بحكم مهنته العناية بالأطفال ورعايتهم كالمربين والأطباء وأعوان العمل الاجتماعي وغيرهم.

- الحالة الثالثة :

ومن الحالة التي نص عليها الفصل 32 من المجلة، يكون الإشعار واجب على كل شخص راشد يتقدم له طفل قصد إعلامه بحالة صعبة تهدده أو أحد أخواته أو أي طفل آخر على معنى الفصل 20 من المجلة.

وإن وجوبية الإشعار في هذه الحالات تتضح من خلال ما رتبه الفصل 119 من م. ح. ط حيث إن الإخلال به يترتب عقاب بخطية تتراوح بين 50 و 100د.

2) الإشعار الاختياري :

فقد جعلت مجلة حماية الطفولة الإشعار اختياريا في الحالات الصعبة الواردة بالفصل 20 غير المتعلقة بحالتي اعتبار سوء معاملة الطفل واستغلاله جنسيا اختياري حيث لم يستعمل المشرع صيغة الوجوب على غرار بقية الفقرات الأخرى من الفصول المذكورة، وبالتالي لا يترتب أي عقاب على المتخلف عن الإشعار وكأن المشرع ترك مسؤولية ذلك إلى إرادة المواطن حسب درجة وعيه وحسه المدني. بل إن المشرع قد شجع على القيام بالإشعار والترغيب فيه بإقراره.

* حماية المشعر :

قد سعت مجلة حماية الطفل إلى حماية المشعر ولعل في ذلك تشجيعا على الإشعار في كل الحالات وذلك من عدم مؤاخذة المشعر قضائيا في حالة قيامه بحسن نية بالإشعار وتبين بعد ذلك انعدام وجود أي تهديد، هذا إضافة إلى منع الإفصاح عن هوية من قام بواجب الإشعار إلا برضاه أو في الصورة التي يقرها القانون ورتب عن الإخلال بهذه القاعدة عقابا جزائيا يتراوح بين 50 و100 دينارا لمن أفصح عن هوية المشعر.

فالإشعار بمعانيه النبيلة ومساهمته في رفع الأذى عن طفل عاجز عن تجاوزها بمفرده يستمد مرجعيته من اختيارات الوطنية الكبرى التي جعلت من حقوق الإنسان مثلا سامية التي ذكر بها الفصل الأول من المجلة في إعداد الطفل لحياة حرة مسؤولة في مجتمع مدني متضامن قائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات وتسوده قيم المساواة والتسامح والاعتدال فالإشعار حق وواجب في آن واحد.

التجـربـــة الميدانيـــــة

اعتمدت في الجزء الثـاني من المداخلـة علـى التجربـة الميدانيـة والإحصائيـة وبولاية نابل

1* الإشعارات :

تطور عدد الإشعارات بمكتـب منـدوب حمايـة الطفولـة حيـث بلـغ سـنة 2003، 1135 إشعارا وهذا العدد يمثل أكثر من تسعة مرات عدد الإشعار لسنة 2000.

ع/ر	السنة	ع/الإشعارات
1	2000	123
2	2001	229
3	2002	590
4	2003	1125

تطور عدد الإشعارات بنسب مرتفعة يعود إلى عدة أسباب أهمها :

- الجانب الإعلامي والتحسيسي في التعريف بمهام مندوب حماية الطفولة

- إسناد مهام كانت موكولة إلى هيئات أخرى إلى مندوب حماية الطفولة على غرار اللجان الجهوية لاثبات النسب التي كانت تتكفل بالنظر في الولادات خارج إطار الزواج واتخاذ القرارات في شأن الطفل بالطريقة الادارية.

- أو إشعار بحالات التلاميذ المنقطعين عن الدراسة سنّهم دون 16 سنة بعد أن تعذر على الأطراف المختصة طبقا للمنشور عدد 95 لسنة 99 المتعلق بالنظام التربوي في إعادة إدماجه من جديد إلى الدراسة.

2* تعهد مندوب حماية الطفولة :

إن كثرة عدد الإشعارات اضطرت الى عتماد منهجية انتقاء الحالات المتأكدة أكثر من غيرها قصد التعهد بها قضائيا مثل حالات الأطفال المولودين خارج اطار الزواج والإستغلال الجنسي وسوء المعاملة وغيرها من الحالات المتأكدة وهو الأمر الذي يؤدي أحيانا الى عدم التعهد ببعض الحالات التي تبدو بسيطة والتي كان من الممكن أن يتخذ اجراء وقائي في شأنها بسهولة في بادئ الأمر فقد تكون في اشعار ثان أكثر خطورة.

وقد تم التعهد خلال سنة 2003 — 217 حالة من ضمن 1125 اشعار وبمعدل 18 حالة شهريا.

وكانت الإجراءات الوقائية في شأنها متنوعة على النحو التالي :

اجراءات الحماية	العـــدد	النسبـــة
تدابير اتفاقية	101	46.5
تدابير عاجلة	59	27.2
حماية قضائية	57	26.3
المجموع	217	100

إن قراءة أولية لهذه الإحصائيات تشير إلى مؤشرين على الأقل :

1* تحمل عدد الأكبر من الأولياء مسؤولية رعاية ابنهما المهدد وتعهدها بلإزالة المخاطر عنه وذلك تبعا لإقبالها على التدابير الاتفاقية.

2* استقلالية مندوب حماية الطفولة نسبيّا تجاه القضاء.

إلا أنّه من خلال العمل المبداني يبدو الأمر مختلفا نسبيّا فأغلب حالات التهديد التي يتعرّض لها الأطفال الذين تمّ التعهّد بوضعيتهم تنحدر من وضعيّات إجتماعيّة متدنية خاصّة من الناحيّة الإقتصاديّة وتعيش صعوبات علائقيّة بين أفراد العائلة وهذا ما يجعل إزالة التهديد عنهم مسألة صعبة وتتطلب نفسا طويلا ووضوحا في الأهداف

ومساعدات اجتمعايّة ومادّيّة. ومتابعة متواصلة فلا يكفي مجرّد إمضاء الوليّ في محضر الإتفاق بمكتب مندوب حماية الطفولة حتى يزول التهديد عن الطفل.

وما نشير إليه في هذا المجال أن مندوب الطفولة لا يملك وسائل خاصّة لمعالجة الأطفال المهدّدين وهذا ما يدفع إلى الإعتماد على محورين أساسيّين في معالجة جميع حالات التهديد.

أوّلهما : السلطة القضائيّة المتمثلة خاصّة في قاضي الأسرة وقد حدّد النصّ القانوني هذه العلاقة بوضوح وذلك من خلال حصول مندوب حماية الطفولة على الأذون العاجلة وإحالة بعض الوضعيّات المستعصية ومدّه بالتقارير اللاّزمة في المقابل يكون المندوب انعكاسا للقضاء في الواقع الميداني بزياراته الميدانيّة للوقوف على حقيقة وضعيّة الطفل المهدّد وتصوّر الحلول الأنسب. وهذا التكامل يبدو واضحا خاصة بين مقترحات مندوب حماية الطفولة والقرارات القضائيّة.

ثانيهما : السلطة الإداريّة (والجمعيّات).

يستعين مندوب حماية الطفولة للأداء مهامه في معالجة حالات التهديد بالهيئات الإجتماعيّة السياسيّة والطبيّة والجمعيّات والمنظمات بل يكون المنسّق

الأساسي لهذه الجماعات قصد توفير الحاجيات الأساسيّة سواء للطفل أو لمتابعة العائلة وتوجيهها.

الصعوبات الميدانيّة :

- كثرة الإشعارات.

- محدوديّة مؤسسات الإيواء

- عدم تفعيل الفصل 68 من مجلّة حماية الطفل.

المـراجـــع المعتـمـــــــدة

السيّدة رفيعة عز الدين: رئيســـة أولـــى لمحكمـــة الاستئنـــاف بنابـــل مداخلـــة حـــول الحمـــاية الاجتماعيـــة للطفـل فـــي القانون التونسي.

السيد رضا خماخـــم : مجلة حماية الطفل أداة لبيداغوجية الجماعة.

السيّدة خديجة المدني : مداخلة بعنوان واجب الإشعار.

دور مؤسسات الإستقبال في حماية الأطفال المهددين والجانحين

تقديم : محمد السلامي
مدير مركز الدفاع والإدماج الإجتماعي بالمنلاسين

يحتل البعد الإجتماعي حيزا هاما ضمن سياسة الدولة، وقد تميزت تونس في هذا المجال بوجاهة إختياراتها حيث توفقت إلى تصور حضاري متكامل أساسه التناسق والترابط بين الإصلاحات الإقتصادية ومراعاة الجانب الإجتماعي وتعددت في إطاره المبادرات والإجراءات الهادفة للنهوض بالموارد البشرية والحفاظ على السلم الإجتماعية وتدعمت الإحاطة بكل شرائح المجتمع بدون إستثناء.

يندرج الإهتمام بالطفولة ضمن هذه الرؤية الحضارية بالتركيز على مصلحة الطفل الفضلى بإعتبارها الأساس في التعامل معه ومع من يحيط به بوصفه كائن في حد ذاته له شخصيته وحاجاته الذاتية وليس مجرد عبور نحو الكهولة ومحل مختلف إسقاطاتنا ككبار. ويركز هذا الإهتمام بصفة أكثر إنتباه إلى الأطفال الذين يعيشون ظروفا ووضعيات تعرضهم إلى شتى التهديدات نتيجة قصور تربوي أو إهمال أو إستغلال. ومن المبادىء التي ترتكز عليها مقاربة الإحاطة والتعهد بهؤلاء الأطفال نذكر :

- أولا " طابعها التشريعي الإلزامي بما يقتضيه القانون عدد 29 لسنة 1991 المؤرخ في 29 نوفمبر 1991 المتعلق بالمصادقة على إتفاقية

الأمم المتحدة لحقوق الطفل والقانون عدد 92 لسنة 1995 المؤرخ في 09 نوفمبر 1995 المتعلق بإصدار مجلة حماية الطفل.

- ثانيا : الطابع الوقائي لهذه المقاربة التي تتعهد أساسا في مستوى الأسرة والمعهد والمحيط بتوفير الشروط والمناخ الملائم للقضاء على الأسباب المؤدية إلى الإنحراف وعدم التكيف الإجتماعي مثل الفشل المدرسي والخلافات العائلية والتفكك الأسري وتخليص الطفل من مخاطر حياة الشارع.

- ثالثا : الطابع الإدماجي حيث تتوخى هذه المقاربة إعتماد الحلول الدائمة وذلك بالسعي لإعداد الأطفال خاصة الخريجين منهم من المؤسسات الإصلاحية عن طريق التدريب والتكوين المهني حتى يستطيعوا الإندماج في الحياة الإقتصادية. هذا إلى جانب إعدادهم وتأهيلهم نفسانيا وإجتماعيا للتكيف مع مقتضيات الحياة الإجتماعية السليمة.

يعنى مجال الدفاع الإجتماعي بوسائل وآليات الوقاية من الإنحراف ومن الآفات الإجتماعية لدى الأحداث والكهول والإحاطة بالمنحرفين وعائلاتهم والإدماج المهني والإجتماعي للمسرحين من الإصلاحيات والسجون.

وقد تم إقرار خطة وطنية للدفاع الإجتماعي ضمن المخطط الثامن للتنميـــــة (1992-1996) تضمنت أهدافها العامة العناصر التالية :

- دعم الأمن الإجتماعي بتنمية العمل الوقائي
- دعم مناعة الأسرة وضمان إستقرارها

- وقاية الناشئة من الإخفاق المدرسي والإنقطاع المبكر عن التعليم والإنحراف ومخاطر حياة الشارع
- تنمية العناية بالأوضاع النفسية والإجتماعية للجانحين والمساجين وفئات الطفولة المهددة وغير المؤطرة تربويا وإجتماعيا والطفولة الفاقدة للسند العائلي
- السعي إلى توفير الإدماج الإجتماعي والتربوي والمهني للفئات المسرحة من الإصلاحيات والإدماج الإجتماعي والإقتصادي للمغادرين للسجون.

وتنفيذا لهذه الخطة تم إحداث آليات خصوصية نذكر منها :

- مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي
- المركز النموذجي لملاحظة الأحداث
- مراكز الإحاطة والتوجيه الإجتماعي

وهي مراكز إستقبال من مهامها حماية الأطفال المهددين والجانحين.

I- مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي :

1- المشمولات :

حدد القانون عدد 109 لسنة 1993 المؤرخ في 8 نوفمبر 1993 مهام مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي كما يلي :

- الكشف المبكر عن الظروف والوضعيات التي يمكن أن تؤدي إلى الإنحراف وعدم التكيف الإجتماعي،
- إرساء نظام رصد وجمع ومعالجة المعطيات المتعلقة بمظاهر عدم التكيف والقيام بدراسات متعددة الإختصاص حول هذه الظواهر،

- توجيه وإرشاد الأشخاص الذين يعيشون ظروفا صعبة نحو الهياكل التي تساعد على إدماجهم،
- المساهمة في الإحاطة الإجتماعية والتربوية بالأشخاص المنحرفين والمهددين بالإنحراف ومتابعتهم ومساعدتهم بواسطة تدخلات ملائمة تهدف إلى إعادة إدماجهم إجتماعيا،
- التنسيق بين مختلف المتدخلين لفائدة الأشخاص المنحرفين والمهددين بالإنحراف.

وعلى إمتداد فترة المخططين الثامن والتاسع للتنمية، أحدثت وزارة الشؤون الإجتماعية والتضامن 10 مراكز للدفاع والإدماج الإجتماعي بولايات منوبة وتونس ونابل والقيروان وصفاقس وقفصة والقصرين وقابس وبنزرت وقامت بدعمها على مستوى الموارد البشرية المختصة من أخصائيين إجتماعيين وأخصائيين نفسانيين ومربين ومدربين.

2- البرامج والأنشطة :

للإستجابة لهذه المهام، تم وبنسب متفاوتة وضع عديد البرامج والأنشطة لفائدة الأشخاص المستهدفين بخدمات مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي من ذلك.

- **أنشطة التأهيل والعمل التربوي داخل المراكز** لفائدة الأطفال والمراهقين المنقطعين عن التعليم وغير المؤطرين تربويا وإجتماعيا والمعرضين منهم بالخصوص إلى مخاطر الإنحراف والتهديد والتي يتم إكتشافهم من طرف المركز أو توجيههم إليه عن طريق أطراف التعاون مندوب حماية الطفولة، المعاهد، مصلحة وقاية الأحداث، أو عن طريق الأسر. وتهدف هذه الأنشطة إلى تعديل سلوكهم وإكسابهم مهارات ومعارف تساعدهم على الإندماج

الإجتماعي والتربوي من خلال الإنخراط في إحدى الآليات والفرص الإدماجية المتوفرة.

-**خدمات الإحاطة النفسية والإجتماعية بالمراكز** لفائدة الأشخاص الذين يعيشون مشاكل علائقية داخل أسرهم أو الذين يعانون من إضطرابات سلوكية وصعوبات توافق إجتماعي من مهددين أو جانحين تحول دون إندماجهم الطبيعي في المجتمع والذين توجههم أقسام النهوض الإجتماعي بالإدارات الجهوية والأطراف الإدارية والقضائية التي تتعامل مع المؤسسة.

- **أنشطة تربوية تثقيفية مختلفة** ذات بعد توعوي وتحسيسي تستهدف الأطفال والمراهقين والعائلات وتقيهم من الأمراض والآفات الإجتماعية (السيدا، الإدمان، الإنجاب غير الشرعي، العنف، التهور...) يتم إجازها بالخصوص مع الإدارات الجهوية والمؤسسات المعنية.

- **أنشطة للتربية الإجتماعية ومحو الأمية** ورفع المستوى المعرفي لفائدة الأطفال ذوي المستوى الدراسي المحدود تنفذ بالخصوص بالتنسيق مع البرنامج الوطني لتعليم الكبار،

- **الإحاطة الإجتماعية والتوجيه والإرشاد لفائدة الأسر المهددة بالتفكك** حفاظا على تماسكها وإنسجامها، مع التركيز بالخصوص على الوساطة والمصالحة العائلية لفائدة العائلات التي تعيش خلافات مزمنة، في إطار مقاربة تضمن مشاركتهم ومساهمتهم الفاعلة في توفير حلول دائمة ويتم إكتشاف هذه الحالات مباشرة من طرف المراكز أو يتم توجيهها من قبل أقسام النهوض الإجتماعي والقضاء والمنظمات والجمعيات.

إنارة الدوئر القضائية المختصة من قضاة الأطفال وقضاة الأسرة من خلال إنجاز التقارير والدراسات النفسية والإجتماعية في خصوص وضعيات الأطفال الجانحين أو المهددين، والأسر المهددة بالتفكك والحضور في الجلسات الحكمية بصفة الإستشارة.

الإدماج الإقتصادي والإجتماعي بالتنسيق مع الأطراف المعنية : (الإدارات الجهوية المكلفة بالتربية والتكوين والتشغيل...) لتوفير فرص الإدماج الإجتماعي والتربوي والمهني والعائلي للأطفال المغادرين للإصلاحيات والشبان الذين لا تتوفر لديهم القدرات الضرورية وتعترضهم صعوبات إندماج يتم التنسيق مع الإدارة الجهوية المكلفة بالتربية والتكوين والتشيل ومع الهياكل والمؤسسات التضامنية.

البرنامج الخصوصي للإحاطة بالطفولة المهددة :

أحدث هذا البرنامج بمبادرة رئاسية سنة 1998 وهو موجه للأطفال المهددين بمعنى الفصل 20 من مجلة حماية الطفل والذين تتطلب وضعيتهم الحادة من حيث علاقتهم الأسرية وظروف حياتهم غير المستقرة تدابير عاجلة يتخذها قاضي الأسرة تقضي بالإحاطة بهم في نظام الإقامة الكاملة بمؤسسة إجتماعية بصفة مؤقتة ريثما تتم تسوية وضعيتهم.

يتم توزيع هؤلاء الأطفال حسب السن والجنس على مركزين للإقامة وهما مركز الإحاطة والتوجيه الإجتماعي والمركز النموذجي لملاحظة الأحداث على أن يتكفل مراكزا الدفاع والإدماج الإجتماعي بالملاسين وبدوار هيشر بالتعهد النهاري المتمثل في مختلف وسائل وطرق الرعاية النفسية والتربوية

والتأهيل السلوكي في نطاق الدوارات التربوية بهدف إكسابهم معارف ومهارات وقيم تمكن من إعادة تكيفهم مع المجتمع، مع العلم وأنه يتم تداول هؤلاء الأطفال بين الإقامة بالمؤسسة والزيارات العائلية التي تتطور مع تطوردرجة المصالحة بين الطفل والأسرة.

هذا وينتهي التعهد شروطه الطبيعية مع إدماج الطفل مهنيا عن طريق التدريب أو التكوين حسب سنه ومؤهلاته.

العمـــــل بالشـــــارع :

تطويرا لنوعية التعهد بالطفولة المهددة ودعما لإستقطابها للإنخراط في أنشطة مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي ثم في نطاق التعاون الدولي تكوين عددا من المربين والأخصائيين النفسانيين والإجتماعيين عن طريق تربصات بالخارج في مجال التعامل مع الأطفال الذين يعيشون حياة الشارع وطرق التعهد بهم من المرتقب أن يدعم هذا النشاط تفتح المركز على المحيط ويعزز التفاعل معه حماية لهؤلاء الأطفال من مخاطر الشارع.

3- نبذة عن نشاط مركز الدفاع والإدماج الإجتماعي بالملاسين خلال سنة 2003 :

تعهد المركز خلال هذه الفترة بـــــ 560 حالة موزعة كالآتي :

- أطفال مسرحين من الإصلاحيات : 77
- أطفال موجهين من المركز النموذجي لملاحظة الأحداث : 39
- أطفال من أسر تعيش صعوبات إجتماعية : 96
- أطفال مهددين موجهين من مندوبي حماية الطفولة : 89
- أطفال محل نزاع قضائي : 138

- أطفال يتابعون برنامج التأهيل والعمل التربوي : 67
- أطفال عثر عليهم في وضع تسكع : 33
- شبان حاولوا إجتياز الحدود خلسة : 21

وتتمثل الخدمات التي قدمها المركز لهؤلاء الأطفال بصفة جملية في :

- إعداد بحوث إجتماعية : 511
- إحاطة إجتماعية ونفسية : 330
- إدماج بمؤسسة تربوية : 62
- توجيه للتدريب أو التكوين المهني أو الصندوق 21-21 : 173
- وساطة ومصالحة عائلية : 90

II- المركز النموذجي لملاحظة الأحداث :

المركز النموذجي لملاحظة الأحداث مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية وهو مشروع رئاسي أحدث بمقتضى القانون عدد 94 لسنة 1992 المؤرخ في 26 / 1992/10 كآلية من آليات تنفيذ الخطة الوطنية للدفاع الإجتماعي.

تتمثل المهام الأساسية لهذا المركز في :

- إحتضان الأطفال المحالين من قبل قضاء الأطفال،
- إخضاع الأطفال الموقفين به لدراسة شخصيتهم من طرف أهل الإختصاص في علوم الإجتماع والنفس والتربية والطب قصد تحديد دوافع إنحرافهم وخصائص شخصيتهم والطرق الكفيلة بإصلاحهم .

- توجيه تقرير لقضاء الأطفال يتضمن رأي أهل الإختصاص من حيث وجاهة تسليمه لعائلته أو إمكانية إيداعه بمركز إصلاح وذلك قبل إصدار القرار القضائي في شأن كل حالة.

وفي هذا الإطار نتبين أن دور المركز هو وقائي بالأساس حيث أنه يوفر للطفل الجانح فرصة تفادي الإيقاف بالمراكز الإصلاحية كلما تأكد عدم ترسخ السلوك اللاقانوني لديه وقدرته على التدارك والإستعداد للإستقامة ويدعم المركز قابلية الطفل على تدارك وضعه بتمكينه من مجموعة من الأنشطة التي تستجيب لحاجاته الذهنية والتربوية والتثقيفية وتهدف إلى تنمية مداركه وتوسيع دائرة معارفه وغرس الحس المدني والروح الوطنية فيه وإكتشاف ما لديه من مهارات ومواهب تؤهله للإندماج في الحياة المهنية والإجتماعية.

مع العلم وأن الأطفال الذين تمت ملاحظتهم وإتخذ القضاء في شأنهم الحكم بالإيداع إلى أسرتهم يوجهون إلى مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي أو أقسام النهوض الإجتماعي التي تتكفل بالتعهد اللاحق بهم في نطاق برامجها وتعمل على إدماجهم.

III- مركز الإحاطة والتوجيه الإجتماعي :

الأحـــــداث :

أحدث مركز الإحاطة والتوجيه الإجتماعي بإذن من سيادة رئيس الجمهورية سنة 1996 وأصبح مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية وفق الأمر عدد 2906 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001.

الصنـــــف :

مركز الإحاطة والتوجيه الإجتماعي بدوار هيشر هو مؤسسة رعاية إجتماعية توفر الرعاية والحماية لفاقدي السند المادي والعائلي ومن ذوي الإحتياجات الخصوصية.

مجـــال التدخـــل :

يتمثل مجال تدخل المركز في :

- قبول وإحتضان الأشخاص الذين لا عائل ولا مأوى لهم وفاقدي السند المادي والمعنوي والأطفال المهددين وفي حالة إهمال وكل الحالات الإجتماعية الأخرى التي هي في حاجة للرعاية الظرفية بالتنسيق مع المصالح الإدارية والقضائية بعد دراسة أوضاعهم الإجتماعية والنفسانية.

- توفير الإقامة الوقتية لهؤلاء الأشخاص المتعهد بهم وتأمين مستلزمات الرعاية الأساسية والعناية الطبية والإحاطة النفسانية لهم.

- توجيه الأشخاص المعنيين نحو البرامج والمشاريع التي تيسر إدماجهم في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وذلك بالتنسيق مع المنظمات والهياكل العمومية المعنية.

الفئـــات المستهدفة :

- الطفولة المهددة (6 إلى 18 سنة)
- المتشردون والمتسكعون
- المسنون فاقدي السند العائلي والمادي والذين هم في حالة إهمال
- الأمهات العزبوات واللاتي في حاجة للإحاطة الإجتماعية الظرفية

- حالات التداوي القادمين من داخل الجمهورية والعاجزين على تأمين إقامتهم الظرفية.

الجهـــات الموجهـــة :

- قضاة الأسر ومندوبي حماية الطفولة بالنسبة للطفولة المهددة
- أقسام النهوض الإجتماعي لولايات تونس، أريانة، بن عروس ومنوبة
- مراكز الدفاع الإجتماعي
- مركز الإيواء والتوجيه الإجتماعي.

التعهد والرعاية الأساسية :

يسهر على راحة المقيمين فريق فني متعدد الإختصاصات ويعمل على تأمين أحسن ظروف الرعاية الأساسية والصحية والإجتماعية والنفسانية يتكون من:

*أخصائيين إجتماعيين

أخصائيين نفسانيين

طبيب وممرضين

مربين متعددي الإختصاصات

أعوان رعاية أساسية.

قانون إحداث المركز النموذجي لملاحظة الأحداث

قانون عدد 94 لسنة 1992 مؤرّخ في 26 أكتوبر 1992 يتعلّق بإحداث مركز نموذجي لملاحظة الأحداث (1).

بإسم الشعب،

وبعد موافقة مجلس النواب،

يصدر رئيس الجمهورية القرار الآتي نصه :

الفصل الأول : أحدث مركز نموذجي لملاحظة الأحداث، وهو مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية ويتمتع بالشخصية المعنوية وبالإستقلال المالي.

تخضع هذه المؤسسة لإشراف وزارة الشؤون الإجتماعية، وينحصر مجال تدخّلها بإقليم تونس.

الفصل 2 : تتمثل مهام المركز فيما يلي :

1) إحتضان الأحداث المحالين عليه من قبل قضاء الأحداث.
2) إخضاع الأحداث الموقوفين به لدراسة شخصيتهم من طرف أهل الإختصاص في علوم الإجتماع والنفس والتربية والطب، قصد تحديد دوافع إنحرافهم وخصائص شخصيتهم والطرق الكفيلة بإصلاحهم.
3) توجيه تقرير لقضاء الأحداث يتضمن رأي أهل الإختصاص وذلك قبل إصدار القرار القضائي في شأن كل حالة.

ويتمّ توجيه التقرير في ظرف شهر إبتداء من تاريخ وضع الطفل بالمركز ويمكن أن يمدّد قضاء الأحداث هذا الأجل عند الضرورة ولمدّة شهر آخر فقط.

الفصل 3 : يضبط التنظيم الإداري والمالي للمركز وكذلك تراتيب سيره بمقتضى أمر.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفّذ كقانون من قوانين الدولة.

تونس في 26 أكتوبر 1992

زين العابدين بن علي

القانون المحدث
لمراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي

قانون عدد 109 لسنة 1993 مؤرّخ في 8 نوفمبر 1993 يتعلّق بضبط مهام مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي.

الفصل الأوّل – مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي هي مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالإستقلال المالي وهي مكلفة بتنفيذ سياسة الدولة في مجال الدفاع والإدماج الإجتماعي ولها ميزانيات تلحق ترتيبيا بالميزانية العامة للدولة. تخضع هذه المراكز لإشراف وزارة الشؤون الإجتماعية.

الفصل 2 – تتمثل مهام مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي خاصة في :

1 – المساهمة في الكشف المبكّر عن الظروف والوضعيات التي يمكن أن تؤدّي إلى الإنحراف وعدم التكيّف الإجتماعي.

2 – إرساء نظام رصد وجمع ومعالجة المعطيات المتعلّقة بمظاهر عدم التكيّف والقيام بدراسات متعدّدة الإختصاص حول هذه الظواهر.

3 – توجيه وإرشاد الأشخاص الذين يعيشون ظروفا صعبة نحو الهياكل التي تساعد على إدماجهم.

4 – المساهمة في الإحاطة الإجتماعية والتربوية بالأشخاص المنحرفين والمهددين بالإنحراف ومتابعتهم ومساعدتهم بواسطة تدخلات ملائمة تهدف إلى إعادة تأهيلهم وإدماجهم إجتماعيا.

5 – التنسيق بين مختلف المتدخّلين لفائدة الأشخاص المنحرفين والمهددين بالإنحراف.

الفصل 3 – يضبط التنظيم الإداري والمالي للمراكز ومجالسها الإستشارية وكذلك تراتيب سيرها بمقتضى أمر.

وزارة الشؤون الإجتماعيّة

أمر عدد 2470 لسنة 1995 مؤرّخ في 18 ديسمبر 1995 يتعلّق بضبط التّنظيم الإداري والمالي وتراتيب سير مركز الدّفاع والإدماج الإجتماعي بالملاسين

إنّ رئيس الجمهوريّة،

بإقتراح من وزير الشؤون الإجتماعيّة،

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرّخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانيّة، وعلى جميع النّصوص التّي نقحته أو تممته وخاصّة القانون عدد 112 لسنة 1989 المؤرّخ في 26 ديسمبر 1989.

وعلى القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرّخ في 31 ديسمبر 1973 المتعلّق بإصدار مجلّة المحاسبة العموميّة، وعلى جميع النّصوص التّي نقحته أو تممته وخاصّة القانون عدد 98 لسنة 1991 المؤرّخ في 31 ديسمبر 1991 المتعلّق بقانون الماليّة لتصرّف سنة 1992.

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرّخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلّق بضبط النّظام الأساسي العام لأعوان الدّولة والجماعات العموميّة المحليّة والمؤسّسات العموميّة ذات الصّبغة الإداريّة ومجموع النّصوص التّي نقحته أو تممته وخاصّة القانون عدد 82 لسنة 1992 المؤرّخ في 3 أوت 1992.

وعلى القانون عدد 125 لسنة 1993 المؤرّخ في 27 ديسمبر 1993 المتعلّق بقانون الماليّة لتصرّف سنة 1994 وخاصّة الفصل 30 منه،

وعلى الأمر عدد 775 لسنة 1975 المؤرّخ في 30 أكتوبر 1975 المتعلّق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الإجتماعيّة،

وعلى الأمر عدد 188 لسنة 1988 المؤرّخ في 11 فيفري 1988 المتعلّق بضبط شروط إسناد الخطط الوظيفيّة لكاتب عامّ وزارة ولمدير عامّ إدارة مركزيّة، ولمدير إدارة مركزيّة ولكافية مدير إدارة مركزيّة ولرئيس مصلحة إدارة مركزيّة وشروط الإعفاء من هذه الخطط الوظيفيّة.

وعلى رأي وزيري العدل والماليّة،
وعلى رأي المحكمة الإداريّة،
يصدر الأمر الآتي نصّه :

الباب الأوّل
التّنظيم الإداري

الفصل الأوّل – تشتمل إدارة المركز على المديريّة والمجلس الإستشاري

القسم الأوّل
مديريّة المركز

الفصل 2 – يتولّى تسيير المركز مدير يسمّى بأمر باقتراح من وزير الشؤون الإجتماعيّة وله رتبة وصلاحيات مدير إدارة مركزيّة أو كاهية مدير إدارة مركزيّة حسب الشّروط المطلوبة للتّسمية في الخطّة المذكورة ويتمتّع بالمنح والإمتيازات المرتبطة بها.

الفصل 3 – يقوم المدير بالتّسيير الفنّي والإداري والمالي للمركز ويمثل المركز في كلّ أعمال الحياة المدنيّة.

ويساعده في ذلك :

– رئيس مصلحة الشؤون الإداريّة والماليّة،
– رئيس مصلحة الوقاية،
– رئيس مصلحة الإحاطة والإدماج.

الفصل 4 – تكلّف مصلحة الشؤون الإداريّة والماليّة بالتصرّف في المسائل المتعلّقة بالأعوان والمعدات وميزانيّة المركز.

الفصل 5 – تكلّف مصلحة الوقاية بـ :

– تصوّر ووضع برامج وإجراءات وقائيّة ومتابعتها.
– العمل بالتّعاون مع العائلة والمؤسّسات المعنية على تدعيم وسائل المحافظة على السّلامة البدنيّة والمعنويّة للأشخاص الذّين يعيشون أوضاعا صعبة.

الفصل 6 – تكلّف مصلحة الإحاطة والإدماج بتأطير الأشخاص الذّين يعيشون وضعيات صعبة ومتابعتهم والقيام بكلّ تدخّل يسمح بإعادة إدماجهم إجتماعيّا.

الفصل 7 – يسمّى رؤساء المصالح المنصوص عليهم بالفصل 3 من هذا الأمر بإقتراح من وزير الشؤون الإجتماعيّة ولهم رتبة وصلاحيات رئيس مصلحة إدارة مركزيّة حسب الشّروط المطلوبة للتّسمية في الخطّة المذكورة ويتمتّعون بالمنح والإمتيازات المرتبطة بها.

القسم الثّاني
المجلس الإستشاري

الفصل 8 – ينظر المجلس الإستشاري ويبدي رأيه في برامج وأنشطة المركز وفي المسائل المتعلّقة بالتّسيير الإداري والمالي وكذلك المواضيع المعروضة عليه من طرف مدير المركز.

الفصل 9 – يتركّب المجلس الإستشاري كما يلي :

- مدير المركز : رئيس
- ممثّل عن وزارة العدل
- ممثل عن وزارة الدّاخليّة
- ممثّل عن وزارة الشؤون الدّينيّة
- ممثّل عن وزارة الشّباب والطّفولة
- ممثّل عن وزارة التّربية
- ممثّل عن وزارة الثّقافة
- ممثّل عن وزارة الشؤون الإجتماعيّة
- ممثّل عن وزارة التّكوين المهني والتّشغيل
- ممثّل عن وزارة الصحّة العموميّة
- ممثّل عن المصالح التّابعة للوزيرة المعتمدة لدى الوزير الأول المكلّفة بشؤون المرأة والأسرة
- ممثّل عن كتابة الدّولة للإعلام
- رئيس مصلحة الوقاية بالمركز
- رئيس مصلحة الإحاطة والإدماج بالمركز.
- خمسة ممثّلين عن الجمعيات العاملة في ميدان الدّفاع والإدماج الإجتماعي

يسمّى أعضاء المجلس بقرار من وزير الشؤون الإجتماعيّة بإقتراح من الوزارات والجمعيات المعنية وذلك لمدّة ثلاث سنوات.

ويمكن للمجلس أن يشرك في أعماله بصفة إستشاريّة كلّ شخص عرف بكفاءته في ميدان الدّفاع والإدماج الإجتماعي.

ويتولّى رئيس مصلحة الشؤون الإداريّة والماليّة للمركز كتابة المجلس.

الفصل 10 - يجتمع المجلس الإستشاري على الأقلّ أربع مرّات في السّنة وكلّما يرى رئيسه ضرورة لذلك.

يقع إعلام الأعضاء بتاريخ كلّ إجتماع وبجدول أعماله خمسة عشر يوما على الأقلّ قبل إنعقاده.

لا تعدّ جلسات المجلس إلاّ بحضور ثلثي الأعضاء وفي صورة عدم توفّر النّصاب، على رئيس المجلس توجيه الدّعوة من جديد إلى الأعضاء في ظرف أسبوع على الأقلّ قبل التّاريخ المحدّد لإنعقاد الجلسة.

وتلتئم الجلسة إثر الدّعوة الثّانية مهما كان عدد الحاضرين، ويتمّ إتّخاذ التّوصيات والمقترحات الصّادرة عن المجلس بأغلبيّة أصوات الحاضرين وفي صورة تساوي الأصوات يرجح صوت الرّئيس.

الباب الثّاني
التّنظيم المالي

الفصل 11 - تشتمل مداخيل المركز على :

- الإعانات الممنوحة من طرف الدّولة أو الجماعات العموميّة المحليّة أو المؤسّسات العموميّة أو أيّ هيكل عمومي آخر
- المداخيل الذّاتيّة المتأتّية من أنشطة المركز : بيع نشريات، أنشطة تكوينيّة، دراسات.....الخ
- الهبات والعطايا

الفصل 12 - تشتمل مصاريف المركز على النّفقات المتعلّقة بالتّسيير والتّصرّف الإداري للمركز.

الفصل 13 - مدير المركز هو الآذن بالدّفع غير أنّه يمكن له أن يفوّض جزءا من صلاحياته الماليّة إلى عون فأكثر من المركز وذلك حسب الشّروط المنصوص عليها بالتّراتيب الجاري بها العمل.

الفصل 14 - يقع إعداد ميزانيّة المركز من طرف المدير بعد أخذ رأي المجلس الإستشاري ويصادق عليها من طرف سلطة الإشراف.

الفصل 15 - يتولّى عون محتسب القيام بعمليات المداخيل والدّفوعات ويخضع تصرّفه للتّراتيب الجاري بها العمل.

الفصل 16 - وزيرا الماليّة والشّؤون الإجتماعيّة مكلّفان كلّ في ما يخصّه بتنفيذ هذا الأمر الذّي ينشر بالرّائد الرّسمي للجمهوريّة التّونسيّة.

تونس في 18 ديسمبر 1995

زين العابدين بن علي

Unité du statut de la filiation en droit tunisien
(ou les préjugés sociaux combattus par la loi)

Othman Ben Fadhel
Maître de Conférences en droit privé
Université de Tunis

« La culture ne s'hérite pas, elle se conquiert »
André Malraux

L'unité, c'est l'harmonie d'ensemble d'une œuvre ou d'une institution. Le droit tunisien profondément inspiré par les règles du bon sens reconnaît une catégorie unique de filiation, c'est le "*Naçab*", *Ouboua*", ou "*Bounoua*" filiation fondée sur le lien présumé du sang. Ce statut unifié de la filiation fondée sur **le principe d'égalité** édicté par la Constitution (article 6)[1] est consacré par l'article 68 du Code du statut personnel qui dispose que la filiation peut être établie par *"le mariage, l'aveu du père ou par témoignage"*[2]. **La filiation,** *"Naçab"*, " *Ouboua*", ou "*Bounoua*" **a les mêmes conséquences juridiques quel que soit le mode de preuve qui va l'établir**. C'est là un principe de base du droit de la filiation. Par ailleurs, le législateur a admis l'attribution artificielle ou fictive de la paternité par la force de la loi et en l'absence d'un lien présumée du sang, c'est le cas de l'adoption[3] qui confère les mêmes droits à l'enfant adopté que ceux conférés à *« l'enfant légitime »*. L'article 15 de la loi n°27 du 4 mars 1958 relative à la tutelle publique, à la tutelle privée et à l'adoption est le seul texte tunisien qui parle de "l'enfant légitime". Il sous-entend la légitimité du lien de sang établie par les moyens légaux reconnus par l'article 68 du Code du statut personnel tels que confirmés par la loi du 28 Octobre 1998 relative à la reconnaissance de la filiation des enfants nés hors mariage[4].

---

[1] *Article 68 du C.S.P. : " La filiation est établie par la cohabitation, l'aveu du père ou le témoignage de deux ou plusieurs personnes honorables".*

الفصل 68 من مجلة الأحوال الشخصية : " يثبت النسب بالفراش أو بإقرار الأب أو بشهادة شاهدين من أهل الثقة فأكثر"

De même, l'article 74 du C.S.P. admet aussi l'aveu de paternité qualifié d'istelhak par cet article

[2] *Article 6 de la Constitution : « Tous les citoyens ont les mêmes droits et les mêmes devoirs. Ils sont égaux devant la loi ».*

[3] *Ben Fadhel Othman : « L'adoption » (en arabe), R.T.D. 2001.*

[4] *Ajmi Bel Haj Hammouda : "A la recherche d'une autre famille : La famille nourricière (cas du droit tunisien)" in "L'enfant et les familles nourricières en droit comparé", ouvrage collectif sous la direction de J. Pousson-Petit, p 405. Presses de l'Université des sciences sociales de Toulouses.*

Le principe de l'unité du statut de la filiation consacré clairement par la loi découle tant des considérations classiques de l'éthique et des préceptes musulmans [5] que des principes universels des droits de l'homme et des droits de l'enfant consacrés par le Pacte sur les droits civils et politiques, par le Pacte sur les droits économiques sociaux et culturels et par la Convention internationale sur les droits de l'enfant. Ces trois instruments du droit international sont ratifiés par la Tunisie et doivent être considérés comme une partie intégrale du droit positif tunisien. Il ont valeur de loi en application de l'article 32 de la Constitution[6].

La classification juridique tunisienne unificatrice du statut de la filiation est similaire à celle du droit du Québec[7]. Elle s'oppose à une classification moyenâgeuse qui prévalait en droit français qui faisait la distinction entre « *la filiation légitime* » lorsque l'enfant est issu du mariage et "*la filiation naturelle*" lorsque les parents de l'enfant ne sont pas mariés[8]. Cette distinction est parfois dangereuse pour les droits de l'enfant dans la mesure où elle tend à créer une discrimination entre les droits de l'enfant dit *"naturel"* - qualification du droit français - et l'enfant dit « *légitime* », dans ce même droit. En droit français, *"l'enfant né de l'adultère"* hérite la moitié des parts reconnues à l'enfant légitime lorsqu'il venait en concurrence avec lui[9]. Cette règle est contraire au Pacte des Nations Unies de 1966 sur les droits civils et politiques et à la Convention Européenne des droits de l'homme qui interdisent

---

[5] ابن رشد في : "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، (مكتبة الكليات الأزهرية، 1983، الجزء 2، ص . 373 وما يليها وخاصة ما جاء في آخر الصفحة 389) : "أن النسب لا يثبت إلا بشاهدي عدل، وحيث لا يثبت فلا ميراث وإذا لم يوجد الأصل لم يوجد الفرع لأن النسب أصل والميراث فرع، وإذا لم يوجد الأصل لم يوجد الفرع وعمده مالك وأبو حنيفة". ويفهم منه أيضا أنه إذا وجد الأصل وجد الفرع ولذا حيث وجد النسب وجد الميراث بالضرورة.

[6] *Le Pacte sur les droits civils et politiques de 1966 a été ratifié par la Tunisie par la loi n°68-30 du 29 nov. 1968 (JORT p. 1260). Il a été publié par décret n°83-1098 du 21 nov. 1983 (JORT n°79). Il est entré en vigueur en 1973. Le Pacte sur les droits économiques, sociaux et culturels a été ratifié par la loi n° 68-30 précitée. Il a été publié par le Décret n° 91-1664, J.O.R.T. 1991, p. 1876.*

La Convention internationale sur les droits de l'enfant a été ratifiée par la Tunisie par la loi n°92 du 29 Novembre 1991. Elle a été publiée au Journal Officiel n° 84 par le Décret n° 1865 de l'année 1991.

[7] *Le droit tunisien est à l'image du Code civil du Québec (entré en vigueur en 1994) qui ne fait pas de distinction entre l'enfant né dans le mariage et l'enfant né en dehors du mariage :*
L'article 666 de ce code dispose : « Si le défunt laisse un conjoint et des descendants, la succession leur est dévolue. Le conjoint recueille un tiers de la succession et les descendants les deux autres tiers».

[8] *) Cette distinction date du Moyen Age, époque où la règle était que « Bâtards n'héritent point ». Elle est partiellement révisée. L'article 757 du Code civil français tel que modifié par la loi n° 72-3 du 3 Janvier 1972 dispose désormais que : « L'enfant naturel a, en général, dans la succession de ses père et mère et autres ascendants, ainsi que sœurs et autres collatéraux, les mêmes droits qu'un enfant légitime ». Cependant, l'article 760 du Code civil français apporte une exception à la règle de l'article 757. L'exception porte sur l'enfant adultérin. D'après l'article 760 du Code civil tel que modifié par la même loi de 1972: « Les enfants naturels dont le père ou la mère était, au temps de leur conception, engagé dans les liens d'un mariage d'où sont issus des enfants légitimes, sont appelés à la succession de leur auteur en concours avec ces enfants : 7mais chacun d'eux ne recevra que la moitié de la part à laquelle il aurait eu droit si tous les enfants du défunt, y compris lui-même, eussent été légitimes»*

[9] J. Carbonnier : « Droit civil, la famille », 20è édition ,PUF, p. 179 et s.

G.Cornu : « Droit civil, la famille », 3è édition, Domat-Montchrestien, p. 263 et s.
Philippe. Malaurie : « Droit civil, la famille », Cujas, 1995-96, p 248 et s.

toute discrimination entre les hommes à raison de **l'origine sociale** ou en raison de la **naissance**[10].

Le Pacte rejoint ainsi un des principes fondamentaux de l'Islam qui tend depuis plus de 13 siècles à supprimer toute discrimination entre les enfants. Ainsi, d'après le Coran, même l'enfant trouvé naît musulman et libre[11]. De même, l'enfant né de mère esclave et de père libre, naît libre et a les mêmes droits que ceux de son frère issu d'une mère libre. Il hérite de son père à pied d'égalité avec son frère né de mère libre[12]. Il est dit dans le Coran que l'enfant hérite de son père sans poser de conditions à propos des circonstances de la naissance ou de discrimination à raison de l'absence de lien de mariage[13]

La clarté des dispositions de l'article 68 du C.S.P. ne fait aucun doute. Dans son cas, il n'est nul besoin d'interprétation car la volonté du législateur résulte des expressions mêmes du texte et de leur signification usuelle (Article 532 C.O.C.) . L'article 68 s'exprime en termes généraux et sans exclusive. Il ne fait aucune réserve sur son champ d'application. Aussi, en application des dispositions des articles 533 et 534 du C.O.C., il y a lieu d'entendre ce texte dans ses termes généraux et sans y ajouter des exceptions qui n'y sont pas expressément annoncées.

---

[10] *Article 2 du Pacte sur les droits civils et politiques : « Les Etats parties au présent Pacte s'engagent à respecter et à garantir à tous les individus qui se trouvent sur leur territoire et relevant de leur compétence les droits reconnus dans le présent Pacte sans distinction aucune, notamment ... d'origine nationale ou sociale, de fortune, de naissance ou de toute autre situation ».*

[11] الآية " فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم"

عمر ابن الخطاب : " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"

[12] *) Mouaouia Ibn Abi Soufiène fondateur de la Dynastie Oméyade à reconnu son fils Zayd (Ibn Abih) alors que celui-ci était agé de 41 ans. Al Maamoun fils de Haroun Arrachid (786-809 J.C.) et d'une esclave a même succédé au trône de son père qui l'a désigné en l'an 802 comme son successeur après son premier fils Al Amin (Robert Mantran) : "Les grandes dates de l'Islam", Larousse, 1990*

[13] الآية : "يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين" ، ولم تخصص الآية إن كان الأولاد من الوطء الحلال أو من الوطء الحرام.

الآية : " ...واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيبا" (سورة النساء 1).

Malgré la clarté des termes de l'article 68 du Code du statut personnel, une certaine jurisprudence a essayé de nier les droits de l'enfant né hors du mariage pourtant reconnus par les dispositions explicites de l'article 68. Pour cette jurisprudence, et malgré l'injonction du texte de l'article 68, l'enfant né hors mariage n'aurait pas le droit au nom de son père lorsqu'il est reconnu que sa conception résulte d'un rapport illicite. Cette jurisprudence n'est en fait que la résultante d'un puritanisme bourgeois qui refuse de reconnaître les obligations du père du sang vis-à-vis de son enfant né hors mariage. Plusieurs auteurs ont commenté cet article et cette jurisprudence[14]. Certains, se sont même permis de se transformer en législateur d'occasion (tant sur le plan temporel que sur le plan divin) et se sont permis de proclamer par circulaire ministérielle (Circulaire du ministre de la justice n° 216 du 5 novembre 1973)[15] que l'article 68 du Code du statut personnel doit être interprété comme admettant la preuve de la filiation dans le cadre du mariage à l'exclusion de tout autre cadre. Il va de soi que cette circulaire contraire aux dispositions claires de l'article 68 est anti-constitutionnelle.
L'interprétation de la loi par circulaire administrative est contraire au principe de séparation entre le pouvoir législatif, le pouvoir exécutif et le pouvoir judiciaire. En effet, c'est la Chambre des députés qui fait les lois et c'est au juge de les interpréter et non au Ministre de la justice.

Cette circulaire est contraire aux préceptes coraniques. Son auteur est à notre sens coupable aussi bien vis-à-vis de la communauté civile en abusant de son pouvoir administratif que vis-à-vis de la communauté religieuse en défigurant les normes religieuses du Coran.

---

[14] *Raoul Ben Attar, « La filiation dans le code du statut personnel tunisien », R.T.D. 1963.*

ساسي بن حليمة " وضعية الطفولة الطبيعية أو غير الشرعية في تونس" القضاء والتشريع عدد 25، 1966 .

محمد الرافعي : " الطفولة الطبيعية في القانون التونسي" القضاء والتشريع 1966 عدد2 .

الأمين الشابي: " البنوة الشرعية في القانون المقارن "، القضاء والتشريع 1967 عدد 6 .

الهادي كرو " الولد للفراش" القضاء والتشريع 1972 ، عدد 3، ص 11.

Sassi Ben H'lima, : « La filiation partenelle légitime en Droit tunisien », Thèse, Tunis 1976.

Lycie Pruvost, : « L'établissement de la filiation dans le Droit tunisien » Thèse, Paris II, 1977.

عبد الرؤوف بن الشيخ : "الوضعية القانونية للبنوة غير الشرعية في القانون التونسي" مذكرة في القانون الخاص، تونس 1977 .

محمد فيصل بن جعفر " الزواج الباطل" مذكرة في القانون الخاص، تونس 1978 .

محمد المنصف بو قرة : "إثبات نسب ابن الخطيبين في فقه القضاء التونسي "، مذكرة في القانون الخاص، تونس 1979 .

علي الفطناسي : "دراسات في النسب "، صفاقس 1986 .

روضة العبيدي : "إثبات النسب". رسالة تخرج من المعهد الأعلى للقضاء، 1990 .

Nadia Ait Zai, : « L'enfant illégitime dans la société musulmane », R.T.D. 1990-11.

جمال شهلول : "الحق في الهوية"، مجلة القضاء والتشريع 1999، عدد 1

حافظ بو عصيدة : "اثبات الأبوة"، مجلة القضاء والتشريع 1999، عدد 2

Sassi Ben H'lima : « L'établissement de la filiation d'après la loi du 28 octobre 1998 », Mélange Habib el Ayadi, p. 245 (en Arabe), C.U.P. 1999.

Sassi Ben H'lima : "La filiation naturelle en droit tunisien", Colloque sur les droits de l'enfant, Faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, Novembre 1999.

محمد بقيق :" نفي النسب بواسطة التحليل الدموي"، تعليق على قرار محكمة التعقيب عدد 27777 بتاريخ 26 جانفي 1993، المجلة القانونية التونسية 1998، ص 159.

[15] *من ذكر جمال شهلول : "الحق في الهوية"، القضاء والتشريع، جانفي 1999، ص 127.*

A notre sens, la jurisprudence qui vise à refuser l'attribution de l'enfant né hors du mariage à son père, est fondée sur une conception pudique des faits sociaux visant à sanctionner le père désinvolte et la mère volage mais qui en fait sanctionne aveuglément l'enfant qui va se trouver dans le désarroi et sans père. Ainsi, la pierre va être jetée sur l'enfant né hors mariage, alors que son père va rester dans l'impunité de l'anonymat. Cette solution va aussi sanctionner la société et le contribuable qui vont probablement supporter les conséquences de la gestion financière et administrative d'un enfant qui risque d'être "*abandonné*" par sa mère après avoir été abandonné par son père. Devant le manque de protection de l'enfant et en l'absence de toute assistance de la part du corps social, la mère est tentée de laisser sa progéniture à l'hôpital dès sa naissance ou va demander à l'assistance publique de le nourrir et de l'élever. La société souffrira aussi probablement des méfaits de l'injustice ressentie par l'enfant abandonné car ce dernier se vengera tôt ou tard et d'une façon ou d'une autre d'une société injuste à son égard. Cette jurisprudence contraire aux droits de l'enfant débouche sur des situations intolérables. Elle a fait l'objet de sévères critiques[16]. Pour remédier aux méfaits de cette jurisprudence, le législateur vient de promulguer une loi le 28 octobre 1998 pour confirmer les acquis de l'article 68 du Code du statut personnel et pour combattre cette jurisprudence récalcitrante[17]. Ce n'est pas la première fois que le législateur vient au secours des enfants abandonnés contre le laisser-aller des tribunaux. Déjà, en 1913, le Code pénal est venu sanctionner de 3 ans d'emprisonnement toute personne qui expose un enfant au délaissement et l'abandonne aux hasards de la vie. En 1971, une loi est venue sanctionner le père coupable du délit d'abandon de sa progéniture de trois ans de prison et de 500 dinars d'amende (Article 212 bis de la loi 71-29 du 14 juin 1971, J.O.R.T. n° 26).

La loi du 28 octobre 1998 reconnaît explicitement les droits de l'enfant né hors mariage :

- **au nom patronymique de son père,**
- **à des aliments,**
- **aux droits découlant de la garde et de la tutelle.**

Cependant, cette loi passe sous silence le droit de l'enfant, né hors mariage, à l'héritage de son père et de sa parentèle. Y a-t-il lieu d'en conclure pour cela que l'unité du statut de l'enfant est rompue en droit tunisien ?

A notre sens, rien n'autorise d'aller dans cette direction.

Cette loi reconnaît implicitement le droit de l'enfant à l'héritage de son père. Cette conclusion découle inéluctablement du statut unitaire de la filiation en droit tunisien. Ce statut unitaire s'impose tant à l'examen des arguments tirés de l'interprétation littérale des textes : arguments exégétiques, qu'à travers les principes qui les fondent : arguments téléologiques.

Plan :

I- Arguments exégétiques

II- Arguments téléologiques.

---

[16] *Sassi Ben H'lima : op. cit.*

[17] *Philippe Malaurie : « La jurisprudence combattue par la loi», Mélange Savatier, 1965, p 606.*

I – Arguments exégétiques

Historiquement, le *Naçab* correspondait surtout à l'appartenance d'une personne à une tribu. Dans cet esprit, Antara Héros et poète pré-islamique portait le nom de sa mère esclave, il n'a été autorisé à porter le nom de son père que grâce à ses faits d'arme contre les tribus ennemis. Avec la disparition de la société tribale, le *Naçab,* est défini comme étant l'attribution de l'enfant à ses parents et en particulier à son père et à sa mère. Ce "*Naçab*" est le même que l'enfant soit né dans le cadre du mariage ou en dehors du cadre du mariage. C'est la **présomption** de l'existence d'un lien de sang qui établit le *Naçab* [18]. Le mariage établit cette présomption, ainsi que la reconnaissance du père, le témoignage ou l'expertise lorsque l'enfant est né hors mariage.

Enfant né dans le cadre du mariage :

Une déformation intellectuelle causée par une réception démesurée de la culture française tend à imposer à nos juristes certaines catégories juridiques du droit français qui répondent peut-être aux classifications exigées par ce droit positif mais qui ne correspondent en aucune façon aux qualifications juridiques qu'impose le droit positif tunisien, la tradition juridique universaliste des droits de l'homme et la culture musulmane[19].

La catégorie juridique des *"enfants naturels"* du droit français inverse l'ordre naturel des choses. En effet, dans l'ordre naturel des choses, quoi de plus logique que de dire que l'enfant conçu de ses parents pendant leur mariage est leur enfant naturel. La notion de droit naturel est pervertie par le droit français. D'un principe fondamental, il devient une exception. L'enfant naturel n'est plus à l'honneur, il est l'objet de dérision et de mépris.

Bounoua, Tabiia, filiation naturelle par le lien du sang (à laquelle s'ajoute la filiation par l'effet de la loi même en l'absence de lien de sang (*Bounoua Bil Kanoun)* est le principe qu'aucune science biologique ou sociale ne pourrait réfuter. **Chaque être humain est l'enfant naturel de son père**. Il n'y a pas de meilleur fondement légitime à la paternité. Cette approche logique est pourtant écartée par les catégories juridiques du droit français pour lequel la filiation légitime s'opposerait à la filiation naturelle. Pour le droit français, l'enfant naturel est celui qui est né hors mariage. En d'autres termes, l'enfant naturel devient un qualificatif à consonance péjorative pour désigner l'enfant né de la fornication. Ce droit présente d'ailleurs une sous-classification de la filiation naturelle en sous-catégories comprenant :

- la filiation incestueuse (cas où le père ou la mère de l'enfant sont parents ou alliés et dont le mariage est évidemment prohibé ...)
- la filiation adultérine (cas où l'un des parents est, lors de la conception, marié avec une autre personne)

---

[18] *Une présomption, c'est une conséquence que la loi ou le juge tire d'un fait connu (par exemple : le mariage ou la cohabitation entre un homme et une femme établie par témoignage) à un fait inconnu (par exemple la paternité) dont l'existence est rendue vraisemblable par le premier. Ce procédé technique entraîne, pour celui qui en bénéficie, la dispense de prouver le fait inconnu (article 480 et 485 du Code des obligations et des contrats)*

[19] ساسي بن حليمة : "اثبات البنوة حسب أحكام القانون المورخ في 28 اكتوبر 1998 "، ص 245، مجمع الحبيب العيادي، مركز النشر الجامعي .2000

- la filiation naturelle simple (cas, autres que ceux de la filiation naturelle ou légitime précités) .

Il est communément admis en droit comparé que la réception d'une institution étrangère puisse être **une réception législative, doctrinale ou jurisprudentielle.** La catégorie juridique des enfants naturels telle que définie ci-dessus en droit français n'a jamais fait l'objet d'une réception législative en Tunisie. Il n'y a aucune raison de l'admettre en droit tunisien par la doctrine en raison du **statut unique de la filiation** consacré par l'article 68 du Code du statut personnel pour lequel la filiation est unique malgré la diversité des modes de son acquisition. L'article 68 du Code du statut personnel admet trois modes d'acquisition du *Naçab* : **par le mariage, l'aveu, le témoignage** et depuis la loi du 28 octobre 1998 par **l'analyse des gènes**. A notre sens, ce moyen de preuve n'est autre chose que la consolidation de la preuve par **témoignage scientifique de l'expert**[20] .

Pour le législateur, l'acquisition de la filiation par le mariage ou *firach* peut être établie à travers l'institution du mariage même si l'enfant n'est pas conçu pendant la période du mariage, ce qui prouve que **la volonté du législateur tend beaucoup plus à protéger le mari d'une attribution abusive d'une paternité qui n'est pas la sienne que de chercher à établir que la naissance a eu lieu dans le cadre de la légitimité.** Ce but recherché par la règle, se présume par les détails liés à l'attribution de la paternité dans le cadre du mariage. Le législateur admet en effet que la filiation par le mariage soit établie pour l'enfant né plus de six mois après le mariage (article 71 du Code du statut civil) alors que de toute évidence l'enfant conçu six mois, sept mois, huit mois ... après le mariage a vraisemblablement été conçu avant le mariage. En d'autres termes, le législateur admet la filiation de l'enfant conçu avant le mariage. De même, le législateur considère que la filiation par le mariage est établie même si l'enfant naît avant l'écoulement d'une année après la dissolution du lien du mariage par le divorce, la disparition ou la mort de l'époux (article 69 du Code du statut personnel), alors qu'il est plus que probable que l'enfant né après le 270ème jour de cet événement n'a pas été conçu pendant la période du mariage. Il est admis aussi que la filiation par le mariage soit acquise même en cas de mariage nul ou même lorsque l'enfant est né de parents simplement fiancés[21]. Le mariage semble donc être conçu comme étant un cadre juridique ou une structure corroborant l'existence d'une présomption d'un lien de sang permettant l'attribution de la filiation. Cette appréciation du but du mariage vise à banaliser et à occulter la différenciation artificielle existant entre une super-filiation acquise par le mariage et la filiation de second ordre acquise en dehors du mariage. Le rôle social de la filiation tel qu'il résulte de l'article 68 du Code du statut personnel est de **faire la preuve du lien du sang** qui

---

[20] وهذا رجوع إلى قيافة النسب التي تعتبر كقيافة الأثر في الجاهلية وفي الاسلام.

[21] *Moncef Bouguerra : « L'établissement de la filiation d'enfants de fiancés d'après la jurisprudence tunisienne », Mémoire 1979, Faculté de droit et des sciences politiques de Tunis..*

انظر الفقه المخالف : قرار تعقيبي مدني عدد 26431 مؤرخ في 2 جوان 1992 برئاسة عبد الوهاب الصياد.

المبدأ : نص الفصل الأول من مجلة الاحوال الشخصية على أن كلا من الوعد بالزواج والمواعدة به لا يعتبر زواجا و لا يقضى به وتأسيسا على ذلك فلا يحق للمخطبين تجاوز حدود الخطبة إلى الاتصال الذي يعتبر بالنسبة لهما اتصالا غير مشروع و لا يشكل إلا علاقة خنائية لا يترتب عليها نسبا لأن الزنا مفسد لشرعية النسب عند الانكار أو النفي من قبل المنسوب إليه النسب وهو واقع قانوني جرى عليه فقه القضاء وعمل المحاكم. نشرية محكمة التعقيب ص 183.

existe entre un père et son fils et non pas de faire une discrimination ou une différence de statut entre le *naçab* acquis dans le mariage et le *naçab* acquis en dehors du mariage.

A- Le *naçab* acquis en dehors du mariage :

C'est l'acquisition de la filiation par l'aveu du père, le témoignage et, depuis la loi du 28 octobre 1998, par l'analyse génique . L'établissement de la filiation *Naçab* par l'aveu et le témoignage est affirmé dans le même article 68 au même titre que la filiation par le mariage . Cela confirme la volonté du législateur de donner le même statut à tous les enfants sans discrimination entre eux à raison de leur origine sociale. Cette volonté est contraire à la tradition juridique française. Mais nos ancêtres ne sont pas les Gaulois (a) et la coutume moyenâgeuse française ne peut en aucune façon contredire les textes de loi (b).

a) Nos ancêtres ne sont pas les Gaulois du Moyen Age :

Depuis le Haut Moyen Age, les coutumes françaises niaient tout droit à l'héritage des enfants né hors mariage. Ainsi, une très vieille coutume en Bretagne affirmait que « *Nuls bâtards ne doivent nuls héritages ni à leur père, ni à leur mère* ». C'est ce qu'affirme Loysel : « *Bâtards ne succèdent point* ». D'après ces mêmes coutumes, « *on accordait seulement aux enfants bâtards, même aux adultères et incestueux, les aliments sur les biens de leur père ou mère jusqu'à ce qu'ils soient en état de gagner leur vie et de prendre métier* » [22]. Loysel disait à ce propos : « *Qui fait l'enfant doit le nourrir* ».

Avec la révolution française (1789), le principe de successibilité est proclamé par Cambacéres (4 juin 1993). Ce dernier avait déclaré *« qu'il fallait abolir toute distinction inhumaine d'enfants illégitimes, bâtards simples, adultérins, incestueux, enfants trouvés, enfants de la Pitié : **tous les enfants sont naturels, légitimes, enfants de la partie** »*. Cependant, la loi du 2 novembre 1993 n'accorderait à l'enfant naturel simple qu'une part d'hérédité accordée à l'enfant légitime mais interdit pour l'avenir toute recherche de paternité[23]. De même, Napoléon aurait dit : « *puisque les concubins se désintéressent du droit, le droit doit se désintéresser d'eux* »[24] .

Le Code civil de 1804 refuse la qualité d'héritier aux enfants naturels simples, ils héritent seulement de leur père et de leur mère à l'exclusion de toute autre parentèle. De leur père et mère, ils héritent du tiers (puis de la moitié depuis 1893) de ce qu'ils auraient eu s'ils avaient été légitimes.

En 1942, la faiblesse de Maréchal Pétain pour son jardinier l'aurait incité à admettre la légitimation d'un enfant adultérin[25] .

La plupart des discriminations dont étaient victimes les enfants français nés hors mariage ont été supprimées par la loi n° 72-3 du 3 Janvier 1972 sauf la discrimination entre enfants légitimes et enfants adultérins. Ces derniers vont continuer à recevoir la moitié des parts dues aux enfants nés dans le mariage lorsqu'ils sont en concurrence avec eux jusqu'au 4

---

[22] *Henri Roland et Laurent Boyer : « Adages du droit français », p 49, Litec, Paris 1992*

[23] *H. Roland et L. Boyer : op. cit. p. 50.*

[24] *Daniel Mainguy : « Introduction générale au droit », p. 2, 2 ème éd., Litec 1999.*

[25] *D. Mainguy : op. cit., p. 10*

décembre 2001, date à laquelle le parlement français établit enfin l'édilité des droits successoraux de tous les enfants[26].

Les règles françaises discriminatoires à l'égard de l'enfant né hors mariage sont susceptibles d'annulation par la Cour Européenne des droits de l'homme. En tout cas, ces règles ne font pas partie de l'ordre juridique tunisien.

b) Le droit positif tunisien :

Certains auteurs, et notamment le Professeur Sassi Ben H'lima[27] , malgré ses sensibilités certaines à la cause des enfants nés hors du mariage, estiment que l'on peut trouver dans l'article 152 du Code du statut un symbole de la volonté du législateur d'accorder un statut particulier à *"l'enfant de la fornication"* qui ne pourrait hériter que de sa mère, à l'exclusion de son père. Ces auteurs en concluent qu'il y aurait deux statuts juridiques de l'enfant qui se distinguent en raison de l'origine sociale et des conditions de naissance de l'enfant. En toute humilité, nous estimons que cette lecture de l'article 152 du Code du statut civil est erronée, l'erreur provenant essentiellement d'une interprétation basée sur la version française de l'article 152 du Code du Statut Personnel en contradiction avec la version arabe.

L'article 152 dit dans sa version arabe ***"l'enfant né de l'adultère (waladou azzina) hérite de sa mère et de sa parentèle..."***. La version française du texte remplace d'une manière malencontreuse les expressions arabes "*l'enfant né de l'adultère*" par les expressions "*l'enfant né hors mariage*". Il n'est nul besoin de rappeler qu'en droit tunisien, c'est la version arabe qui prime. Par ailleurs, l'erreur de traduction dans la langue française est facile à prouver : Une femme mariée même adultère peut engendrer un enfant né d'un rapport sexuel avec son mari. **Désormais, la provenance de l'enfant peut être prouvée par l'analyse génique**. L'analyse génique peut révéler l'existence d'un enfant adultérin. Cet enfant est né aussi dans le mariage et non hors mariage.

Si l'on s'en tient à la version arabe, ***waladou azzina*** serait l'enfant né du *zina*, c'est-à-dire de l'adultère. **Le Zina-adultère** d'après l'article 236 du Code pénal dans sa version originale de 1913 et avant sa modification en 1968 est **le fait pour une femme mariée** (à l'exclusion de l'époux) **d'avoir des relations sexuelles avec un homme autre que son conjoint**. La loi n° 68-1 du 8 mars 1968 a généralisé la règle à l'époux. Depuis cette date, l'adultère est considéré comme étant le fait pour un des époux sans distinction de sexe d'avoir des relations sexuelles avec une personne autre que son conjoint. Si l'on interprète l'article 152 du Code du Statut Personnel d'une manière restrictive et d'après le sens juridique consacré par le législateur dans l'article 236 du Code pénal avant sa modification en 1968, on est amené à dire que l'article 152 du Code du statut personnel entend exclusivement que ***"l'enfant né de l'adultère n'hérite pas du mari de sa mère"*** et l'enfant né d'une mère adultère hérite du mari s'il est prouvé que celui-ci est son père. Cette situation peut arriver si la mère a eu des rapports sexuels durant une même période avec son mari et son concubin. C'est le sens logique et exégétique (*Binnass*) de l'article 152 du Code du statut personnel qui se présenterait alors comme une exception à la présomption de paternité apportée par le mariage telle qu'affirmée par l'alinéa 1er de l'article 68 du Code du statut personnel. D'ailleurs cette lourde présomption de paternité ne peut être que difficilement écartée. C'est le cas notamment lorsque le mari a été absent du domicile conjugal durant la période de

---

[26] *Ce changement a eu lieu suite à l'affaire Claude Mazurek (Veilleur de nuit de 62 ans) qui, au bout de 10 ans de combat a assigné la France devant la Cour européenne de justice pour obtenir le partage équitable l'héritage de sa mère. Dans une autre affaire, le tribunal de Dax, contre toute attente, a reconnu l'égalité des droits des enfants légitimes et naturels en se fondant sur la Convention international sur les droits de l'enfant.*

[27] *"La filiation naturelle en droit tunisien", op. cit.*

fécondation[28]. Par contre, l'enfant né en dehors du mariage héritera de son père du sang s'il l'a reconnu (cas de l'aveu). Il en est de même, si cette paternité est prouvée par le témoignage en général ou le témoignage scientifique des experts de l'analyse génique.

Cette interprétation de l'article 152 du Code du statut personnel donne un sens raisonnable à la règle restrictive qu'il édicte, sens qui est conforme aux dispositions de l'article 68 du Code du statut personnel. Dire que *"Waladou azzina"* est ***"l'enfant de la fornication"*** dans son sens général d'enfant né hors mariage[29] est à réfuter, et ce, pour quatre raisons au moins :

1°/ Le terme arabe de *zina* ne doit pas être compris dans son sens *lato sensu* d'enfant de la fornication. L'enfant du *zina* doit être compris dans le sens légal qui est corroboré par le sens historique. Dans la tradition musulmane, l'enfant du *zina* est l'enfant né d'une femme mariée accusée par son mari d'adultère. Celui-ci doit apporter cette preuve par quatre témoins. C'est la procédure du Li'an. La femme adultère et son amant sont punis de 100 coups de fouet[30]. Si le mari n'apporte pas la preuve de son accusation, il reçoit 80 coups de fouet pour son accusation mensongère (ka'thf). (La procédure du li'an est supprimée en Tunisie par le témoignage consacré par l'article 68 du Code du statut personnel. Certains pensent le contraire)[31].

Cette conception restrictive du mot *zina* est affirmée par le dictionnaire philosophique d'Ibn Manzour (1290 J.C.), *Lisan al arab*, qui fait la distinction entre l'enfant abandonné (*Manbouth*) et l'enfant adultérin (*Ibn zina)*[32]. Cette conception restrictive est consacrée par le législateur dans l'article 236 du Code pénal. La science du droit exige que l'on retienne le langage juridique.

---

[28] يعرف عبد الله حسين " ولد الزنا بأنه الولد الذي حملت به أمه أثناء غيبة زوجها وتحيل العادة تلاقيهما جسمانيا وقد حضر الزوج ورأى حمل زوجته ونفى نسب الولد عنه فيقال لهذا الولد ولد لعان فلا يرث من زوج أمه الذي لاعن منه" (الوجيز في شرح قانون الميراث والوقف مطبعة الأمانة مصر، مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، مدني عدد 28 مجلد عدد 293).

[29] *Définition donnée par le Professeur Sassi Ben H'lima dans son article : « La filiation naturelle en droit tunisien ». Colloque sur les droits de l'enfant, Faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, Décembre 1999.*

[30] الآية " الزانية والزاني فاجلدوا كل منهما مائة جلدة"

" ...ابن جزي الكلبي (المتوفى في 1340 م) : " حد القذف: أن يجلد الحر والحرة ثمانين جلدة والأمة أربعين جلدة عند الجمهور وقال الظاهرية ثمانين (القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية"، ص 363، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس 1982.

[31] *Article 75 du C.S.P. : "Si le mari nie être le père d'un enfant conçu ou né pendant le mariage, la filiation ontestée ne sera rompue que par une décision de justice. Tous les modes de preuve prévus en la matière par la loi sont admis »*

الفصل 75 من مجلة الأحوال الشخصية: "إذا نفى الزوج حمل زوجته أو الولد اللازم له فلا ينتفي عنه إلا بحكم الحاكم وتقبل في هاته الصورة جميع وسائل الاثبات الشرعية".

[32] *Ibn Manzour (1290 J.C.) : Lisan al arab, Dictionnaire de philologie arabe, Manbouth = enfant abandonné, il n'est pas nécessairement un enfant adultérin (Ibn Zina)*

ابن منظور"لسان العرب": عن ابن منصور "المنبوذ تنبذه أمه في الطريق حين تلده، فيلتقطه رجل من المسلمين ويقوم بأمره سواء حملته أمه من الزنا أو غيره، و لا يجوز أن يقال له ولد الزنا لما أمكن في نسبه من الثبات" . و في التنزيل : "فنبذوه وراء ظهورهم" . ويقال "المنبوذ لأنه ينبذ على الطريق، والانثى منبلة أو منبوذة، وهم المنبوذون لأنهم يطرحون".

2°/ Le vrai enfant du *zina* (adultère) est né dans le mariage d'une personne autre que le mari et non en dehors du mariage. Aussi, ce serait commettre un contresens que de dire comme le dit le texte français de l'article 152 du Code du statut personnel que c'est un enfant né en dehors du mariage.

L'enfant du *zina*, c'est l'enfant né dans le mariage mais qui a fait l'objet d'un désaveu de paternité en application de l'article 75 du Code du statut personnel, et dont l'effet immédiat est consacré par l'article 72 du Code du statut personnel qui dispose que : *« La rupture de la filiation paternelle exclut l'enfant de la solidarité agnatique et abolit son droit aux aliments et à la succession »*[33]

3°/ Lorsqu'on interprète une disposition juridique, il faut donner un sens raisonnable à cette disposition qui ne doit pas contredire les autres dispositions de la loi. Le législateur doit être cohérent avec lui-même et ne doit pas se contredire. Si l'on considère que *waladou Azzina* c'est l'enfant né en dehors du mariage, l'article 68 du Code du statut personnel n'aurait plus de sens raisonnable, ***"la paternité ou naçab"*** établie par aveu ou témoignage conformément à l'article 68 du Code du statut personnel n'aurait plus d'effet juridique et on se trouverait dans des situations où la paternité est reconnue sans pour autant que les conséquences naturelles qui en découlent, tel que l'héritage soient admis. C'est là un système aberrant qui n'a certainement pas été conçu par le législateur tunisien. Le législateur consacre en effet la paternité des enfants nés en dehors du mariage. Il qualifie cette paternité parfois d'*Istelhak* (article 74 du Code du statut personnel). Le législateur édicte des règles d'héritage en faveur de l'enfant qui a fait l'objet d'une reconnaissance paternelle même si par la suite le père se rétracte (article 74 du Statut personnel)[34].

4°/ Certains ont pu avancer que la loi du 28 octobre 1998 a introduit un moyen terme en reconnaissant à l'enfant dont la filiation a été établie en dehors du mariage, le droit au nom patronymique de son père, à des aliments et les droits découlant de la garde et de la tutelle; et ce, à l'exclusion du droit à l'héritage. Cependant, se serait là encore une nouvelle atteinte non justifiée à l'unité du statut de la filiation (*naçab*) tel que précédemment établie. Cette nouvelle discrimination n'est pas retenue explicitement par le législateur dans la loi de 1998 et il n'y a pas lieu de la retenir, et ce, pour les raisons suivantes :

a) La loi de 1998 n'a pas eu pour objet de définir tous les droits de l'enfant qui demeurent régis par le Code du statut personnel a l'exclusion de ce qui a été spécifiquement développé dans la loi elle-même. Le statut unitaire de la filiation demeure donc régi par les

---

[33] الفصل 72 من م.أ.ش : "انقطاع الولد من نسب أبيه يخرجه من العصبة ويسقط حقه في النفقة والإرث".

[34] *Article 74 du Code du statut personnel : « en cas de désaveu ultérieur à une reconnaissance, l'enfant reconnu hérite de l'auteur de la reconnaissance, par contre ce dernier n'hérite pas de l'enfant décédé avant lui et la succession de celui-ci est réservée. A la mort de l'auteur de la reconnaissance, la succession est dévolue à ses héritiers ».*

La procédure du Li'an est tombée en désuétude

ابن جزي الكلبي الغرناطي، ص 388 : "الحاق الولد بأبيه باقرار الوطء واختلف هل يصدق الرجل بيمين أو بغير يمين. ويجوز أن ينكر وينفي الولد عن نفسه بغير لعان... ولا تكون أم ولد حتى تشهد لها الولادة امرأتان وإن أنكر الرجل الوطء فأقامت أم الولد عليه شهادتين وأتت بولد فالصواب أن ذلك بمنـــزلة اقرار الرجل بالوطء". وهو أصل المبادئ التي عممها الفصل 68 م ا ش مع تكريس عبارة نسب عوض عبارة الالحاق.

dispositions de l'article 68 du Code du Statut Personnel . La loi de 1998 est venue apporter un soutien et une consolidation des acquis de l'article 68 du Code du statut personnel. Elle n'est pas venue pour les abroger. L'analyse génique n'est qu'une forme de **témoignage** scientifique préconisé par l'article 68. En ce sens, la loi de 1998 pourrait être considérée comme une loi interprétative combattant une jurisprudence récalcitrante galvaudée par des juges aux concepts faussement attribués à l'Islam.

La filiation, *naçab*, est la même pour tous les enfants tant que l'article 68 du Code du Statut Personnel ne sera pas abrogé. Le mot arabe de *naçab* qui désigne l'attribution d'un enfant à une personne qui l'a engendré a le même sens que « o*uboua* » ou paternité ou filiation paternelle consacrée par l'article 5 de la loi de 1998. Nul n'est besoin de faire un montage juridique artificiel en faisant la distinction trompeuse entre « *naçab* » et « *ouboua* » ou « *bounoua* » qui n'a jamais été voulue par le législateur.

b)Cette distinction serait d'ailleurs contraire au principe universel d'égalité consacré par l'article 6 de la Constitution et à l'article 2 du Pacte sur les droits civils et politiques et de l'article 10 du Pacte sur les droits sociaux économiques et culturels , qui font partie du droit positif tunisien. Le Pacte sur les droits civils interdit toute discrimination entre personnes en raison de « *l'origine sociale* » ou de la « *naissance* [35]». Quant au Pacte sur les droits économiques et sociaux, il dispose que les Etats s'engagent à prendre « *les mesures spéciales de protection et d'assistance en faveur de tous les enfants et adolescents, sans discrimination aucune pour des raisons de filiation ou autre* »[36].

Si vraiment la loi de 1998 avait entendu faire une discrimination entre l'enfant né dans le mariage et l'enfant né en dehors du mariage, le Conseil Constitutionnel aurait certainement censuré le projet de la loi avant son passage devant la Chambre des députés.

c) A supposer que l'on considère que la loi de 1998 contient une lacune juridique, il y a lieu de recourir aux règles de droit reconnues en la matière pour résoudre le problème posé par cette lacune. En cas de silence, la règle de l'article 535 du Code des Obligations et des Contrats impose le recours au syllogisme et aux principes généraux du droit. A moins d'appartenir au Rite Zahirite, on ne saurait tirer de jugement de l'absence de jugement[37].

---

[35] *Le Pacte sur les droits civils et politiques a été ratifié par la Tunisie sans aucune réserve. L'article 32 de la Constitution tunisienne édicte le principe de la supériorité des conventions internationales sur le droit interne (sur cette question, voir : Sadok Chabane, in « Droits de l'homme, cas pratiques dans le monde arabe », sous la direction de C. Bassiouni, Vol III, p 164, 1989, en arabe). La C. de Cassation vient de confirmer la supériorité des conventions internationales sur les lois internes qui leur sont contraires : C. Cassation, civ., 3éme Chambre : Arrêt n° 5674/2000 du 3-4-2001, inédit. Cet arrêt édicte aussi le principe selon lequel il y a lieu dans l'interprétation d'une Convention internationale de tenir compte de son caractère international et de la nécessité d'en promouvoir l'uniformité.*
Dans le même sens : C. Cass, civ.. 5ème Chambre : Arrêt n° 2550/2000 du 1-11-2000, inédit.

[36] *Ces dispositions sont publiées au Journal Officiel de la République tunisienne ou le mot filiation est traduit par le terme Naçab :*

المادة 10 فقرة 1 : "تقر الدول الأطراف في هذا العقد بما يلي : 1) وجوب منح الأسرة التي تشكل الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة ..."

[37] يقول ابن رشد في مقدمة كتابه "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" (المرجع المذكور) : "وما سكت عنه الشارع من الأحكام فقال الجمهور أن حكمه القياس" ، وقال أهل الظاهر "أن ما سكت عنه الشارع من الأحكام فلا حكم له" ويقول ابن رشد : "ان ما سكت عنه الشارع من الأحكام فدليل العقل يشهد بثبوته"

Aussi y-a-il lieu d'admettre le même droit à l'héritage à l'enfant qu'il soit né dans le mariage ou en dehors du mariage à moins qu'il n'existe une disposition explicite contraire dans la loi.

L'argumentation exégétique qui précède est largement confortée par l'argumentation téléologique fondée sur des règles extérieures aux textes législatifs de base mais qui sont tout de même révélateurs de la volonté du législateur. .

II Arguments téléologiques :

Les prédictions du droit doivent être interprétées comme des prédictions qui ont un but. C'est le but de la règle qui doit servir de support à son application. C'est ce qu'on appelle l'interprétation téléologique[38]. Dans le cas de l'unité du statut de la filiation en droit tunisien, l'argumentation exégétique ou littérale des textes est suffisante pour prouver l'unité de ce statut. Ici, l'argumentation téléologique est tout à fait subsidiaire. Cependant, ce qui est rigoureusement légal risque d'être remis en cause car une sorte d'arguments pernicieux et non dits tendent à remettre en cause ce qu'est la lettre du texte. Tel est le cas des arguments qui proclament que la reconnaissance de la paternité hors mariage serait contraire à l'esprit de l'article 426 du Code des Obligations et des contrats. Cet article dispose que : « *La preuve de l'obligation ne peut être faite ...* ***lorsqu'elle tendrait à établir l'existence d'une obligation illicite*** *(ou pour laquelle la loi n'accorde aucune action)*». Tel est aussi le cas de l'argument fallacieux affirmant que la reconnaissance de la paternité en dehors du mariage encouragerait les rapports illicites et qu'il serait en conséquence plus sage *« d'établir une politique préventive sévère à l'égard des femmes aux mœurs légères »* [39] afin d'éviter la multiplication des cas d'enfants nés hors mariage (سياسة سد الذرائع ودرء المفاسد)[40].

Ici, l'argumentation téléologique cherche à enrichir l'argumentation exégétique déjà développée en la confortant par une recherche de l'intention du législateur telle qu'exprimée dans les textes de droit positif indirectement liés à la problématique tels les articles 212 et 212 bis du Code pénal (A) ou bien à travers les sources d'inspiration du droit civil relatives à cette matière (préceptes de l'Islam et droit de l'homme) sources qui sont autant de signes révélateurs de cette intention du législateur (B).

---

[38] التفسير الغائي أو التفسير الإشاري وهو اعمال العقل والذوق حتى يتجلى للمفسر لا ظاهر النص فحسب وإنما ما يتعداه للمعاني العميقة التي لا تظهر إلا بالتأمل (انظر : عثمان بن فضل : "تنافس قواعد القانون المدني (محاولة في منطق القانون)" باب : "الحوار التعليمي في مادة القانون"، المجلة القانونية التونسية 1998.

[39] *Dans le mythe d'Adam, chez les chrétiens, c'est la femme qui est à l'origine de la déchéance de l'homme. Tel n'est pas le cas dans la version coranique où la faute est partagée entre Adam et Eve.*
De l'opinion de certains, si la secrétaire tente son patron, c'est elle qui doit en supporter les conséquences.

[40] حسن أحمد مرعي : "سد الذرائع وفتحه" ، مجلة الأمن والقانون، تصدرها كلية شرطة دبي، ص 5 من العدد الثاني للسنة الخامسة، أي سنة 1998، ويقول حسن مرعي أن :" معنى سد الذرائع، (هو) إغلاق كل باب يؤدي إلى المفاسد، ويعبر القرافي عن هذا المعنى فيقول : ومعنى سدها (أي الذرائع) ، حسم مادة وسائل الفساد دفعا له، فمتى كان الفعل السالم عن المفسدة وسيلة إلى المفسدة منع ذلك الفعل" (ص6) . وفي هذا المعنى إن إقرار القاضي للأبوة خارج الزواج ، هو فعل في ظاهره مباح لكنه قد يشجع على الفساد واختلاط المياه فيفضي ذلك إلى إقرار لمرة الفساد وإباحتها لذلك يعتبر بعض القضاة أن من واجبهم الاحجام عن هذا الإقرار. لكن هذا الموقف يتناقض مع تعاليم المشرع الصريحة ومع قول القرافي نفسه إذ
وقد قال ابن حزم بأن" العمل بسد الذرائع لا يجوز عموما لأن العمل بسد الذرائع زيادة في الدين" (ص 15 من نفس المرجع).
يقول "واعلم أن الذريعة كما يجب سدها يجب فتحها ، ويكره ويندب ويباح" . (ص 6 من نفس المرجع).

A- L'apport du droit pénal : (Cohérence nécessaire avec le droit civil)

Un raisonnement critiquable, quoi que basé en apparence sur une certaine lecture de l'article 426 du COC, adopté certains arrêts de la Cour de cassation qui ont considéré que **l'aveu qui laisse apparaître que la filiation résulte d'un acte illicite est nul et non avenu parce que contraire à l'ordre public et aux bonnes mœurs**[41]. Ce raisonnement est critiquable car il est contraire aux dispositions de l'article 426 du COC dont il est nécessaire de faire une lecture complète. En effet, cet article refuse la preuve d'un fait qui tendrait à établir un acte illicite, mais ce même article admet cependant une exception à cette règle. Il admet que l'on puisse faire la preuve d'un fait même illicite sur lequel la loi fonde des droits ou une action[42]. L'article 426 dit explicitement : ***« La preuve de l'obligation ne peut être faite ...lorsqu'elle tendrait à établir ...une obligation ...pour laquelle la loi n'accorde aucune action »***

---

[41] *Sassi Ben H'lima : « La filiation naturelle en droit tunisien », op. cit. p 7.*

[42]-*قرار تعقيبي جزائي عدد 6109 مؤرخ في 6 جانفي 1982 : المبدأ : من عقد الزواج بصفة صورية على امرأة حامل من غيره في شهرها التاسع وذلك لتغطية ذلك الغير ولما وضعت حملها قام هو بترسيمه باسمه وهو يعلم علم اليقين أنه ليس بولده فإنه يكون ارتكب جريمة التدليس واستوجب العقاب وبذلك فإن الحكم القاضي بعقابه لا مطعن فيه (نشرية محكمة التعقيب ص 12).*

قرار تعقيبي مدني عدد 49089 مؤرخ في 7 ماي 1996 برئاسة صالح المطوي : المبدأ : يؤخذ الفصل 68 من م. أ. ش. وما درج عليه الفقه الاسلامي وفقه قضاء هذه المحكمة وعمل المحاكم أن النسب لا يثبت من اتصال جنسي غير شرعي واقع على وجه الزنا وأن وسائل الإثبات الثلاثة الواردة بذلك الفصل يلتجأ إليها في الابن المنخلق من علاقة زواج شرعية ولو كانت مختلة الأركان أو الشكليات القانونية وهذه العلاقة الشرعية يمكن أن تكون زواجا صحيحا مرتبا لآثاره القانونية أو زواجا فاسدا اقترن بشرط يتنافى مع جوهره ان انعقد بين طرفيه دون مراعاة ما نص عليه الفصل 21 من م. أ. ش. أو زواجا عرفيا على خلاف الصيغ القانونية طبقا للفصل 31 من قانون الحالة المدنية المؤرخ في غرة ماي 1957 لذلك فلا يعتبر الولد المنخلق من علاقة خنائية ابنا شرعيا للزاني و لا يثبت به نسبه إليه إذ الولد للفراش وللعاهر الحجر و نشرية محكمة التعقيب ص. 231). قرار تعقيبي مدني عدد 43354 مؤرخ في 18 اكتوبر 1996 برئاسة صالح المطوي : المبدأ : 1) يؤخذ من صريح الفصل 68 من م. أ. ش. أن النسب لا يثبت من علاقة خنائية وإنما يحصل من اتصال جنسي ناتج عن علاقة زواج شرعية ولو كانت مختلة الأركان أو الشكليات القانونية وهذه العلاقة الشرعية يمكن أن تكون زواجا صحيحا او فاسدا طبقا للفصل 21 من م. أ. ش. أو عرفيا على خلاف الصيغ القانونية على معنى الفصل 31 من قانون الحالة المدنية المؤرخ في 1957/8/1 إذ الولد للفراش وللعاهر الحجر حسبما درج عليه الفقه الاسلامي وفقه قضاء محكمة التعقيب.

2) على المحكمة أن تبرز العناصر المجسمة للوعد بالزواج الواقع اعتباره من قبلها عنصرا ممهيدا مفضيا للزواج الذي أسست عليه نسب البنت وتجاوزت في تعليلها أحكام الفصل 1 من مجلة الأحوال الشخصية القاضي (بأن كل من الوعد بالزواج والمواعدة به لا يعتبر زواجا و لا يقضي به) وهو بهذا الاعتبار لا ينتج آثار و لا يثبت به نسب (نشرية محكمة التعقيب ص 225).

قرار تعقيبي مدني عدد 51346 مؤرخ في 26 نوفمبر 1996 برئاسة صالح المطوي : المبدأ : 1) تقتضي القاعدة بأنه عند غموض النص أو إجماله الرجوع إلى أهم المصادر التشريعية التي قام عليها ذلك النص وهو الفقه الاسلامي ليستنار به في استجلاء ما غمض أو توضيح ما أجمل .

2) إن الشهادة الواردة بالفصل 68 من م. أ.ش. يقصد بها إثبات البنوة الشرعية لا غير وبالتالي فإن البنوة الطبيعية غير واردة أصلا ضمن النصوص الوضعية لمادة إثبات النسب وهو ما درج عليه فقه قضاء محكمة التعقيب ضمن عديد قراراتها (نشرية محكمة التعقيب ص 228).

(35) يقول عمر بن الخطاب : " لا ينفع التكلم في حق لا نفاذ له " (رسالة في فقه القضاء من عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري) و لا يجوز السكوت عن حق شرعه القانون.

Partant de ces considérations, il y a lieu de rappeler que la loi tunisienne admet une action civile et une action pénale fondées sur la preuve de la filiation paternelle qu'elle soit réalisée dans le mariage ou en dehors du mariage :

- une action civile fondée sur l'article 68 du Code du statut personnel ainsi que sur la base de la loi n°75 du 28 octobre 1998 précitée.
- et une action pénale fondée sur l'article 212 du Code pénal contre « ***le père ... qui se soustrait à ses obligations à l'égard d'un mineur en s'abstenant de pourvoir à l'entretien du mineur, soit en le délaissant ... et aura ainsi causé d'une manière évidente directement ou indirectement un dommage matériel ou moral à celui-ci*** » Ce délit est « *puni de trois ans d'emprisonnement et de cinq cents dinars d'amende* ». La victime dans une telle procédure, c'est l'enfant qui a le droit de se constituer partie civile. La mère peut aussi se constituer partie civile car elle subit un dommage direct du fait de celui qui l'a séduite et abandonnée.

D'après l'article 212 bis du Code pénal qui a été ajouté par la loi n° 71-29 du 14 juin 1971 (J.O.R.T. n° 26), l'abandon d'enfant peut être commis soit par le père ou par la mère ou par les deux ou par « *toute autre personne chargée régulièrement de la garde d'un mineur* ». Cette dernière condition relative à la garde régulière n'est pas exigée pour la père. Même s'il n'est pas en charge de son rejeton, le père (ou la mère) commet néanmoins un délit d'abandon d'enfant en s'abstenant de veiller à l'entretien de cet enfant. De toute évidence, cette infraction ne peut être établie contre le père que si l'on apporte la preuve de la paternité. C'est donc au ministère public de veiller à la recherche de la paternité des enfants abandonnés par leur père. C'est en ce sens qu'il faut penser aussi au rôle du juge de l'enfant. C'est là que réside **l'ordre public** exprimé par l'article 212 bis du code pénal qui a été occulté et perverti par la Cour de cassation lorsqu'elle a considéré pudiquement que l'action civile qui laisse apparaître l'origine illicite de la filiation est contraire à l'ordre public. Cette position est à l'envers de l'ordre public proclamé par l'article 212 bis du Code pénal : **Celui qui fait l'enfant doit le nourrir et pourvoir à ses besoins matériels et moraux. Le père qui manque à ces obligations doit être poursuivi pénalement**. C'est ce qu'affirme l'article 212 bis du Code pénal qui vient consolider les dispositions de l'article 212 du même code qui considère comme un délit l'acte commis par une personne qui ***« expose ou fait exposer, délaisse ou fait délaisser avec l'intention de l'abandonner, dans des circonstances telles que son salut dépend du hasard, un enfant... hors d'état de se protéger lui même »***. En d'autres termes, l'homme qui abandonne une femme enceinte de lui, expose leur enfant au risque d'une vie hasardeuse et sans protection. Cet acte est puni par l'article 212 du Code pénal par trois ans de prison et d'une amende. D'ailleurs, le délit d'abandon d'enfant ou de non-assistance à enfant en danger s'inscrit avec plus de pertinence dans le cadre du drame de l'enfant né hors mariage que dans celui du vécu généralement heureux de l'enfant né dans le mariage.

Partant de ces considérations d'ordre public, le *naçab* n'est pas seulement lié à la « *volonté du père* » qui a épousé la mère ou parce qu'il a reconnu l'enfant comme cela est affirmé par le professeur Sassi Ben H'lima[43] . Le *naçab* peut être établi même contre la volonté du père. C'est ce qu'affirment indirectement les articles 212 et 212 bis du Code pénal. C'est ce que proclament explicitement l'article 68 du Code du statut personnel et la loi n° 75 du 28 octobre 1998 précitée. Cette filiation a les mêmes conséquences juridiques sur le plan

---

[43]) *Op. cit.*

pénal qui punit de la même façon le délit d'abandon d'enfant que l'enfant soit né dans le mariage ou en dehors du mariage. Il n'y a point de raison de faire de distinction là où le législateur n'en fait point (Article 533 du C.O.C.).

Pourtant, certains peuvent penser à tort que la loi n° 75 du 28 octobre 1998 relative à l'attribution d'un nom patronymique aux enfants abandonnés ou sans nom a entendu faire une distinction quant aux droits des enfants « *légitimes* » et aux autres enfants. Cette approche discriminative est critiquable non seulement du point de vue de logique du droit pénal comme cela vient d'être établi mais aussi du point de vue de l'éthiologie civiliste.

B- L'éthiologie civiliste : (où est passé le droit d'Ismaïl ?)

Le Code du statut personnel dit-on est inspiré du droit musulman. C'est pour cela que la connaissance des **valeurs de l'Islam** s'impose comme une connaissance d'un des fondements de l'action du législateur. L'éthique religieuse doit donc être examinée afin de vérifier si vraiment elle va à l'encontre du droit positif tel qu'il vient d'être exposé ou bien s'il n'y a pas beaucoup de préjugés sociaux -qui sont attribués à tort à la religion- et qui tendent à faire une discrimination entre l'enfant né dans le mariage et l'enfant né en dehors du mariage (a). Le statut de l'enfant en droit tunisien ne doit pas échapper non plus à l'empreinte des règles universelles édictées par les pactes et conventions internationales relatives aux droits de l'homme et de l'enfant. Ces instruments du droit sont les grands symboles du droit universel. Ils sont l'expression de **l'ordre public international**.

a) Préceptes coraniques :

b) Les grands symboles du droit universel (L'ordre public international) :

a) Préceptes coraniques :

L'un des crimes les plus abominables en Islam, c'est le fait qu'un homme renie son fils. C'est pour cela que le Prophète a proclamé que : « ***Tout homme qui renie son fils qui le regarde, Dieu se détournera de lui et publiera sa honte aux yeux de tous*** »[44]. De même qu'il a proclamé que « *N'entrera jamais au paradis quiconque a contribué à la rupture d'un lien de sang* »[45]. Ces propos viennent confirmer des préceptes coraniques dont le sens ne fait aucun doute. Dans le premier verset de la sourate des femmes, il est dit : « *Gens. Craignez votre Seigneur qui vous a créé d'une âme unique, et d'elle son double et qui des deux a fait foisonner beaucoup d'hommes et de femmes. Honorez Dieu par lequel vous êtes jugées et* ***vos liens de sang****. Dieu est témoin de vos actes* »[46].

Ainsi, Dieu met au même rang l'obligation de révérence qu'on lui doit et l'obligation de révérence et de respect qu'on doit au lien parental. Cela implique nécessairement l'obligation de veiller à sa progéniture. Toute progéniture (enfant né dans le mariage ou autre) est crée d'une âme unique. C'est un être humain créé à l'image de Dieu, il faut le vénérer et à

---

[44] حديث : "أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء، ولن يدخلها الجنة (وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه، احتجب الله منه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين يوم القيامة"

[45] حديث : " لا يدخل الجنة قاطع رحم "

[46] النساء ، 1 : " يا أيها الناس، اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام، إن الله عليكم رقيبا"

الآية : " فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم، أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم".

travers lui vénérer le Créateur. Cette vision des choses met au même pied d'égalité les enfants quel que soit leur origine sociale. C'est ainsi que contrairement à certaines croyances juives, les enfants de père inconnu sont considérés comme musulman [47] alors que en droit hébraïque une homme Mamzer (né d'un rapport illicite) ne peut en aucune façon être considéré comme juif à part entière ne peut épouser qu'une femme Mamzereth)[48]

L'ordre public musulman incite donc à la recherche de la paternité même si elle est issue d'un rapport hors mariage. Preuve en est, du temps du Prophète, ainsi que du temps des quatre Califes qui lui ont succédé, les querelles entre plusieurs prétendants à l'attribution d'enfants né hors mariage se sont multipliées et des solutions aux litiges ont dû être prononcées[49]. Du temps du Prophète, son neveux Ali, désigné comme juge au Yémen, a dû faire un tirage au sort entre trois prétendants à la paternité. L'anecdote a été rapportée au Prophète, qui en a attrapé un fou rire. Du temps du Khalifat d'Omar, celui –ci a dû déclarer que les deux prétendants doivent subvenir aux besoins du mineur et celui-ci doit choisir à l'âge de la majorité qui parmi les deux devra être considéré comme son père[50].

Dans une très belle image, le Prophète compare l'enfant à l'œil en ces termes : *« L'enfant est l'innocence même, il est comme l'œil (qui voit le mal), il n'y a aucun péché en lui (et le mal ne l'altère pas) »*[51]. D'après le Coran, l'enfant doit être appelé du nom de son père :

« Appelez les enfants du nom de leurs parents, cela est plus juste aux yeux de Dieu »[52].

D'après Y.Linan de Bellefonds *« la reconnaissance (iqrâr) de parenté, notamment la reconnaissance de filiation ou de parenté occupe une place concidrable dans le système di fiqh »*[53]. Pour lui, les juristes musulmans admettent l'existence de l'effet de paternité ou filiation: parenté directe, et même la reconnaissance de la parenté indirectement : reconnaissance d'un frère, d'un oncle ou d'un petit fils, la reconnaissance de ces derniers n'ayant qu'un effet limité : le droit à l'héritage de l'enfant est reconnu en concurrence avec les parts qui reviennent aux personnes qui l'ont reconnu.

---

[47]): الآية : "ادعوهم لآبائهم ذلك أقسط عند الله فإن لم تعلوا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم"،

[48] الآية : "..... والزانية لا تتزوج إلا الزاني ....."

[49] *Code Rabbique d'Ibn Haezer", traduit et commenté par E. Sauteryara (l'président du tribunal de Mostaganem) et M. Charleville (Grand Rabbin de la Province d'Oran, Paris Alger 1868.*
Article 13- L'enfant né d'une union incestueuse ou adultère s'appelle Mamzer.
Article 18 – Si un homme s'est marié avec une femme Mamzereth, ou une femme avec un homme mamzer, les enfants nésc de ce marriage sont eux même mamzer.
.p. 57 – Touefos le droit juif admet la reconnaissance de paternité de l'enfant Mamzer de son père ainsi que la preuve de la paternité par deux témoins; ainsi que son droit à l'héritage .
Article 24 : L'homme Mamzer ne doit épouser qu'une Mamzereth et réciproquement.

[50]قال عمر بن الخطاب : " وال أيهما شئت" وفي الحديث النبوي : " الموالاة لحمة كلحمة النسب" (ابن رشد ج 2، ص 395) وقال ابن رشد : " وعمده الجمهور أن الولاء مشبه بالنسب" (ابن رشد، ج2، ص 398)، وعمده عمر بن عبد العزيز، وعمده مالك وأبو حنيفة (نفس المرجع).

[51] حديث : " الولد عين لا معصية فيه " .

[52]قرآن : "ادعوهم لآبائهم ذلك أقسط عند الله

[53] *Y. Linant de Bellefonds : « traié de droit musulman comparé » Tome III, n° 1157, coll Monton et co, 1973*

L'ouvrage : "Le précis de droit d'Ibn Qudama", jurisconsulte musulman de l'école Hanabalite mort en 1223, est cité par Henri Laoust pour corroborer le point de vue de Y.Linan de Bellefonds. Pour Ibn Qudama : " Quand deux hommes ont eu des rapports sexuels d'une licéité douteuse au cours de la même période inter-menstruelle; quand deux hommes ont eu, au cours d'une même période inter-menstruelle; quand deux hommes ont eu, au cours d'une même priode inter-menstruelle des rapports sexuels avec une esclave qu'ils possèdent en copropriété, ou quand deux hommes revendiquent la paternité d'un enfant dont la filiation est inconnue, l'enfant doit être examiné, en présence de ces deux hommes ou de leurs parents, par des experts physionomistes. La paternité de l'enfant est attribuée à celui des deux hommes que les experts désignent, ou, s'ils en décident ainsi aux deux hommes à la fois. Si l'identification est particulièrement difficile, si les experts sont en désaccord, ou si l'on ne trouve pas d'experts, on attendra que l'enfant atteigne sa puberté et on l'attribuera à celui des deux hommes qu'il reconnaît pour père"[54].

Ces idées sont reprises dans le précis de "Droit musulman" du Doyen François Paul Blan qui qualifie l'opération d'attribution de la paternité en droit musulman de Ta'abbi تـــأبي [55]. D'après cet auteur, 'l'enfant qui bénéficie de la reconnaissance se trouve dans la même situation que s'il était né d'un mariage légitime. Il entre dans la famille de l'auteur de la reconnaissance, de plein droit et sans qu'il soit besoin de son adhésion. Il a dans la succession de son auteur et des parents de celui-ci les droits d'un enfant légitime, sans que leur assentiment à la reconnaissance soit exigé.

Cette règle constitue une évolution majeure par rapport à une certaine tradition sociale juive et chrétienne. En effet, d'après cette tradition, Ismaïl, fils d'Abraham, est considéré par sa tribu et par sa belle mère Hager comme un bâtard don't il fallait se débarrasser en l'abandonnant avec sa mère dans le désert. D'après la Genèse, l'Ange du Seigneur s'adresse à Hager en ces termes : « *Voici que tu es enceinte et tu vas enfanter un fils. Tu lui donnera le nom d'Ismaïl, car le Seigneur a perçu ta détresse. Véritable âne sauvage, cet homme. Sa main contre tous, la main de tous contre lui.* ***La face de tous ses frères, il demeure*** »[56]. En d'autres termes, cet enfant né d'un lit suspect demeure un être humain à l'image de tous ses autres frères de la race humaine, et ce, malgré la réticence du corps social qui plaide pour son bannissement.

D'après le Doyen Carbonnier, « *L'infériorité des enfants naturels (telle que retenue notamment dans* ***la doctrine de droite française*** *semble sortir du mythe d'Ismaïl : Abraham le jour où il eut un enfant légitime, chasse son bâtard dans le désert* »[57]. Mais depuis, Ismaïl a repris sa place légitime dans la Société arabe et il est de tradition de dire avec fierté que tous les arabes sont des descendants d'Ismaël. C'est le droit du sang qui prime toutes les autres considérations et notamment celle de l'origine sociale.

C'est aussi pour cette raison que les enfants *(awlad)* doivent hériter de leurs parents du sang[58]. Une fois le lien de sang établi, l'enfant doit hériter, car la filiation *(wilada* =

---

[54] *H. Laoust : op. cit., p. 219*

[55] *François Paul Blanc "Le droit musulman", p. 88, Dalloz 1995.*

[56] *) Cité par Jean Fontaine in « La blessure de l'âne », p. 43.*

[57] *) Carbonnier : « Flexible droit », p 108, paris 1969.*

[58] قرآن : "يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين" . لم يأت في هذه الآية شرط الزواج، ولا في آية أدعوهم لآبائهم.

naissance) est le principe et l'héritage en est la conséquence inéluctable[59]. Le droit à l'héritage de l'enfant de son père est une règle coranique fondée sur la naissance qui est un fait biologique symbolisé par le *Rahim = l'utérus.* Cette règle ne souffre d'aucune exception.

Cependant, le cas de l'enfant né dans l'adultère doit être examiné à part et d'une manière plus attentive en raison d'un cas de jurisprudence survenu du temps du Prophète. Le Prophète a dit effectivement et dans des circonstances bien particulières et bien connues : *« L'enfant doit être rattaché au mariage et le fornicateur doit recevoir la pierre »*[60]. Ces circonstances sont les suivantes : Une enfant est élevé dans une famille nourricière. Devenu adolescent, son frère de sang révèle la vérité sur son origine et proclame sa appellation du nom de son père de sang décédé. C'est dans ces circonstances que le Prophète a proclamé le maintien de l'appartenance de cet enfant à sa famille nourricière. Les jurisconsultes ne sont pas d'accord sur le fondement de la règle retenue dans ce cas de jurisprudence qui semble faire exception à la règle coranique *(« Appelez les enfants du nom de leurs parents de sang »)*.Au moins trois fondements logiques à cette règle sont avancés par les jurisconsultes:

1°/ Le mari est mort, ainsi que le fornicateur. **Le mari est présumé avoir couché avec sa femme** en même temps que le fornicateur. Si le mari estime qu'il y a un doute que l'enfant est de lui, la présomption que l'enfant est de lui l'emporte sur la présomption que l'enfant est celui du fornicateur[61]. Si le mari estime que l'enfant n'est pas de lui, il doit proclamer son désaveu de paternité et l'enfant n'héritera que sa mère[62] . La preuve de l'adultère annule dans ce dernier cas la présomption de paternité créée par le lien du mariage. C'est exactement ce qu'édicte l'article 152 du Code du statut personnel dans sa version arabe qui est une exception à la règle de l'article 68 du même code. L'analyse génique permet désormais de connaître avec certitude l'identité du père. Et il n'y a point de présomption là où il y a certitude.

2°/ La règle pourrait être fondée sur **l'intérêt de l'enfant** qui dans le cas de l'espèce était d'un âge avancé. Cet enfant a vécu au seing d'une famille qui l'a élevé pendant des années et avec laquelle il a tissé des liens de parenté qui ne sauraient être bafoués d'un seul coup[63]. La solution aurait été différente probablement, si la famille nourricière d'un enfant adultérin l'avait maltraité et opprimé.

La diversité des arguments avancés nous incite à méditer cette parole du Prophète : *« La divergence des savants de mon peuple est une miséricorde »*[64] . Il y a lieu de voir de quelle façon il faut trancher entre les trois fondements déjà avancés. Que l'on se place sur le plan du droit musulman ou de l'éthique générale, qui d'ailleurs, à notre sens, et au sens d'un

---

[59] ابن رشد ، ج2، ص 389 : "إن النسب لا يثبت إلا بشاهدي عدل، وحيث لا يثبت فلا ميراث وإذا لم يوجد الأصل لا يوجد الفرع لأن النسب أصل والميراث فرع، وإذا لم يوجد الأصل لم يوجد الفرع وعمده مالك وأبو حنيفة".

[60] حديث : "الولد للفراش وللعاهر الحجر"

[61] " إذا وطأ امرأة رجلان في طهر واحد، يغلب الوطء الحلال على الوطء الحرام" (ابن رشد نفس المرجع)

[62] حديث : " ترث المرأة ولدها الذي لا عنت عليه " (ابن رشد : المرجع المذكور ج 2، ص 342.)

[63] بدر الدين الجنباني : "انتحار شاب في مدينة رادس الجديدة : شككوا في نسبه فوضع حدا لحياته" (جريدة البيان، 26 فيفري

[64] حديث : " اختلاف علماء أمتي رحمة".

philosophe bien remarqué : Ibn Roshd ne diffèrent pas)[65] , les fondements éthiques sont les mêmes et se rejoignent. C'est pour cela qu'il faut pousser le raisonnement plus loin à travers les principes universels des droits de l'homme. Ces principes appellent à favoriser les intérêts de l'enfant, tout en préservant les droits des parties en cause.

b) Principes universels :

A supposer qu'un coucou soit né dans le nid d'un rossignol ou d'une fauvette, il s'appellera , un coucou. C'est là une loi de la nature , l'homme n'y peut rien. Mais à supposer qu'un acte semblable soit commis par un homme, dans ce cas le droit doit s'en mêler pour dire quels sont les droits de la famille nourricière et si le père naturel peut avoir une quelconque prétention sur son enfant. Cependant, le droit n'est pas toujours clair dans ses réponses. La réponse à une telle question ne figure pas explicitement dans le Code du statut personnel.

Seulement, on peut s'empresser de dire que le père naturel, dans ce cas, ne peut se prévaloir de sa turpitude et n'a donc pas le droit de prétendre à la paternité. Pourtant, la réponse n'est pas aussi simple et il y a lieu de raisonner à partir de plusieurs hypothèses qu'il faudrait soumettre aux règles concurrentes de droit qui régissent la matière. Parmi les hypothèses à envisager et qui sont loin d'être des hypothèses d'école, il y a lieu de citer :

1°/ L'hypothèse du mari qui accepte en connaissance de cause la paternité d'un enfant d'un autre père qui ne réclame aucun droit sur cet enfant. A cette hypothèse, il faudrait peut-être assimiler l'hypothèse du mari qui accepte que sa femme soit inséminée artificiellement par un sperme autre que le sien. Dans ce cas, il est communément admis que dans l'intérêt de l'enfant et dans l'intérêt du couple, il y a attribution de la paternité au mari consentant (père nourricier).

Il y a lieu cependant de signaler qu'il est arrivé qu'un employer complaisant ait épousé la concubine enceinte de leur employeur marié. Un enfant étant né de ces rapports doublement adultérins, le mari complaisant a déclaré que cet enfant était le sien et a établi un extrait de naissance dans ce sens. Il a été condamné pour avoir établi un faux. La Cour de cassation a estimé dans un arrêt du 6-1-1982 qu'un tel acte frauduleux mérite sanction pénale [66].

Doit-on désapprouver ou approuver la position de la Cour de cassation ?

3°/ La règle pourrait être fondée sur des considérations **d'ordre public**. Le fornicateur ne peut pas se prévaloir de sa propre turpitude. Mais, est-ce là une raison pour permettre à la famille nourricière de se venger sur l'enfant adultérin en l'empêchant de porter le nom de son

---

[65] يقول ابن رشد في كتابه "فصل المقال في ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال" (دار المشرق بيروت 1986) في باب "التوافق بين المعقول والمنقول" (ص35) : " ونحن نعلم قطعا أن كل ما أدى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع إن كان ذلك الظاهر يقبل التأويل ..." ، كما يقول : "الحكمة هي صاحبة الشريعة والأخت الرضيعة ...وهما الصاحبتان بالطبع، المتحابتان بالجوهر والغريزة" (ص57).

[66] *(53) Cass. pén., n° 6109, du 6-1-1982, Bull. p.12.*

قرار تعقيبي جزائي عدد 6109 مؤرخ في 6 جانفي 1982 صادر برئاسة السيد عبد العزيز السعداوي

المبدأ : من عقد الزواج بصفة صورية على امرأة حامل من غيره وهي في شهرها التاسع، وذلك لتغطية ذلك الغير. ولما وضعت حملها قام هو بترسيمه باسمه، وهو يعلم علم اليقين أنه ليس بولده فيكون ارتكب جريمة التدليس واستوجب العقاب وبذلك فإن الحكم القاضي بعقابه لا مطعن فيه.(نشرية محكمة التعقيب، جنائي، ص 12). "رضي الخصمان ولم يرض القاضي".

père de sang ? L'ordre public permet-il de laisser l'enfant souffrir des exactions de sa famille nourricière ou de la société ou bien n'impose-t-il pas de rechercher l'intérêt de l'enfant ?

Approuver nous amènerait à considérer que **l'ordre public incite à ce que chaque enfant porte le nom de son père de sang** et que l'institution du mariage ne doit pas servir de couverture visant au détournement de cette règle. Le mariage vise à conforter le lien du sang et non à l'occulter. Approuver nous amènerait aussi à condamner tout mari, qui, sachant que sa femme n'est pas enceinte de lui, réclame cependant la paternité de l'enfant né de l'adultère. C'est là une attitude qui incite à réfléchir un tant soit peu sur le fondement de la règle du *Firach* (présomption de paternité) .

2°/ La première hypothèse peut nous amener à une deuxième hypothèse, c'est l'hypothèse où le père nourricier se rétracte pour une raison ou une autre et intente une action en désaveu de paternité. La raison de ce désaveu est souvent associée à un problème de mésentente du couple qui peut mener à une action en divorce et à la volonté du mari de ne plus payer la pension alimentaire de l'enfant qu'il n'a pas engendré.

Dans ce cas, doit-on admettre le recours à la science et aux procédés d'analyse des gènes pour établir la non, paternité du père nourricier, ou doit-on faire prévaloir l'intérêt de l'enfant sur l'intérêt du père nourricier qui ne veut plus continuer à subvenir aux besoins d'un enfant qui n'est pas de son sang ?

3°/ Hypothèse où face à un mari (père nourricier) se dresse un père du sang qui proclame la preuve par l'analyse génique pour réfuter la présomption de paternité découlant du mariage. La question se pose d'une manière similaire lorsqu'il y a une prétention à la paternité qui s'oppose au droit du père adoptif. Or, voilà que la Cour de cassation est venue proclamer dans un arrêt du 23 mars 1993 que « ***Le contrat d'adoption est révocable pour vice du consentement. Il peut l'être aussi à cause de la survenance d'événement dangereux portant atteinte aux intérêts de l'enfant ou à cause de l'opposition catégorique de l'enfant à l'adoption de sa résolution de maintenir son nom d'origine à condition qu'il ait atteint l'âge de discernement ou la majorité. Ce droit est un droit sacré qui s'inscrit dans le cadre des libertés individuelles en tant que droit de tout homme au maintien de son identité et d'être apparenté à ses parents réels au même titre que son droit de choisir sa nationalité quant il devient majeur, sans être lié par le choix de ses parents. Ces droits sont considérés comme étant des droits primordiaux de l'homme et de l'enfant consacrés par les instruments internationaux*** »[67]. En résumé, cet arrêt affirme judicieusement le principe selon lequel *« tout être humain a le droit d'être apparenté à ses parents réels sans être lié par le choix de ses parents »*. Pour elle, c'est « ***un droit sacré*** » qui s'inscrit dans le cadre du droit civil de tout homme au maintien de son identité et de son droit économique lié au lien du sang. Cette approche remet en cause les fondements juridiques de l'institution du mariage et de ses effets ainsi que ceux de l'acte d'adoption. La remise en cause des droits du mari ou du père adoptif peut être le fait de l'enfant lui-même ou le fait d'un tiers.

4°/ Hypothèse de l'enfant né d'un viol ou d'un rapport incestueux.

Il découle de l'examen de ces quatre hypothèses que la clef du problème se trouve dans une bonne connaissance des droits naturels de l'enfant : **Le droit de l'enfant à son identité et son droit au bonheur**. Ce sont là des principes universels protégés par la Constitution, les conventions internationales et la loi. Le juge reste cependant le gardien de ces institutions.

---

[67] قرار محكمة النقض عدد 295 المؤرخ في 23 مارس 1993 و المنشور في المجلة القانونية ... 1997 والمعلق عليه من طرفنا.

Celui-ci doit juger en droit et non préjuger de cet intérêt à travers le prisme déformant de ses convictions religieuses personnelles ou ses préjugés sociaux. Sans sa conscience des données de la problématique telles que ci-dessus exposées et de leur acuité, la Tunisie marchera vers la ruine des droits de l'enfant.

المراجع :

1/ القوانين :

- دستور الجمهورية التونسية
- مجلة الالتزامات والعقود
- مجلة الاحوال الشخصية
- مجلة حماية الطفل
- الإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948 المؤرخ في 10 ديسمبر 1948
- القانون عدد 3 لسنة 1957 المؤرخ في غرة أوت 1957 والمتعلق بالحالة المدنية
- القانون عدد 27 لسنة 1958 المؤرخ في 4 مارس 1950 المتعلق بالولاية العمومية والكفالة والتبني
- إعلان حقوق الطفل المؤرخ في 20 نوفمبر 1959
- القانون عدد 53 لسنة 1959 المؤرخ في 26 ماي 1959 والذي يقتضي أن يكون لكل مواطن تونسي لقب عائلي وجوبا
- القانون عدد 20 لسنة 1964 المؤرخ في 28 ماي 1914 والقاضي بالسماح لبعض التونسيين بتغيير اللقب أو الاسم
- القانون عدد 47 لسنة 1967 المؤرخ في 21 نوفمبر 1967 والمتعلق بوضع الأطفال لدى العائلات.
- قانون 11 أوت 1985 المتعلق بالأطفال مجهولي النسب والمهملين
- اتفاقية حقوق الطفل المؤرخة في 20 نوفمبر 1989
- القانون عدد 93 لسنة 1991 المؤرخ في 1991/11/29 والمتعلق بمصادقة تونس على اتفاقية حقوق الطفل
- القانون عدد 75 لسنة 1998 المؤرخ في 28 اكتوبر 1998

مرصد الإعلام و التّكوين و التّوثيق و الدّراسات حول حماية حقوق الطّفل : آليّـة لحمـاية الطّفـل

محاضرة السيّدة نجاة بن صالح
الدورة الدراسيّة حول :
"آليات الحماية في القانون التّونسي "
25 مارس 2004
المعهد الأعلى للقضاء

تمثّل الطفولة في تونس قطاعا إستراتيجيّا وأحد الأولويات الوطنيّة وليس أدّل على ذلك من عشرات الإنجازات و الإجراءات التّي تمّ اتخاذها لحماية حقوق الطّفل طوال السنوات الأخيرة و خاصّة منذ أن صادقت تونس على الإتفاقيّة الدوليّة لحقوق الطّفل في 29 نوفمبر 1991 .0

شملت هذه الإنجازات المستويات التاليّة :

- المستوى التشريعي : و الأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها :
  - إصدار مجلّة حماية الطفل
  - تنقيح المجلّة الجنائيّة و مجلّة الإلتزامات و العقود .
  - إصدار القانون المتعلّق بإسناد لقب عائلي للأطفال المهملين أو مجهولي النسب .
- مستوى البرامج الوطنيّة ذات الصبغة الإجتماعيّة و التربويّة مثل :
  - البرنامج الوطني للعمل الإجتماعي في الوسط المدرسي.
  - برنامج المعالجة الإجتماعيّة لظاهرة التشرّد و التسوّل بالمدن الكبرى .

- مستوى المؤسّسات : فتمّ مثلا إحداث :
  - مراكز الدفاع و الإدماج الإجتماعي
  - المعهد الوطني لرعاية الطفولة
  - إعادة هيكلة المراكز المندمجة للشبّاب و الطفولة

و آخر المؤسّسات المحدثة هو مرصد الإعلام و التكوين و التوثيق و الدراسات حول حماية حقوق الطفل الذي أحدث بمقتضى الأمر عدد 327 المؤرّخ في 14 فيفري 2002 .

فما هي دواعي إحداثه ؟ و ما هي أهدافه ؟ و كيف يقوم بمهامه؟

دوا عي إحداث المرصد

على مدى السنوات العشرين الماضية ، و في الوقت الذّي شهد فيه العالم نموا إقتصاديّا مطردا ، إزداد عدد الأشخاص الذّين يعيشون في حالة فقر إلى 1.2 بليون نسمة من ضمنهم 600 مليون طفل .

و في كلّ يوم ، يموت ما يقارب عن 30 ألف طفل دون الخامسة من عمرهم لأسباب يمكن الوقاية منها .

و للإرتقاء بأوضاع الطفولة عقد مؤتمران عالميان من أجل الطفولة بنيويورك (الأوّل في سبتمبر 1990 و الثّاني في خريف 2001) . ونتج عنهما خطط تنطوي على رؤية جديدة للقادة مفادها أنّ لجميع الأطفال الحقّ في أن يحيوا حياة مفعمة بالصّحة و أن تصان حقوقهم و يتمتّعوا بالحماية .

و انبثق عن هذين المؤتمرين العالميين توصيات عديدة، من ضمنها دعوة البلدان المشاركة لإحداث مراصد وطنيّة حول النّهوض بالطفولة و حماية حقوقها .

و هكذا أحدث مرصد الإعلام و التكوين و التوثيق والدّراسات حول حماية حقوق الطّفل في تونس لتعزيز منظومة حماية الطّفولة و تلافي بعض نقائصها المتمثّلة في :

- انعدام الآليّات العمليّة و المؤشرات الموضوعيّة التّي تمكّن من متابعة البرامج و الخطط الوطنيّة في مجال النّهوض بالطّفولة .
- صعوبة تجميع المعطيات حول وضع الطّفولة .
- غياب الملائمة أو التناسق بين المؤشّرات المستعملة على المستوى الوطني و مؤشّرات أخرى أكثر دلالة معمول بها على المستوى الدولي .

أهداف المرصد

- **الأهداف العامّة :**

تدعيم آليّات النهوض بالطفولة و حماية حقوقها .

- مساندة الإستراتيجيّة الوطنيّة لتنفيذ ما جاء في الإتفاقيّة الدوليّة لحقوق الطّفل .
- تيسير عمل الأطراف المتدّخلة و التنسيق بين مختلف الهياكل في مجال حماية الطّفولة .
- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال رصد وضع الطفولة ممّا يسمح بالتدّخل لفائدة الطفل بأكثر نجاعة .
- تكثيف التعاون الدولي في مجال حقوق الطّفل .

الأهداف الخصوصيّة

- متابعة أوضاع الطفل في كافة الميادين و جمع المعطيات المتعلّقة به وطنيّا و دوليّا .
- إعداد تقارير و إصدار منشورات دوريّة و ظرفيّة تخصّ مجال حقوق الطفل و أوضاعه .
- نشر ثقافة حقوق الطفل بين مختلف الأطراف المتدخّلة و الهياكل العاملة في مجال حقوق الطفل .

- تدريب و تكوين الأطراف العاملة في قطاع الطفولة وإقامة الملتقيات و الأيّام الدراسيّة و التظاهرات ذات العلاقة .
- توثيق المعطيات المتعلّقة بالطفل وطنيّا و دوليّا و إرساء بنوك وقواعد معلومات في الغرض .
- إجراء بحوث و دراسات تقييميّة و استشرافيّة حول حماية حقوق الطفل و أوضاع الطفولة و سبل تطويرها.
- مساعدة السلط على وضع السياسات و البرامج الهادفة إلى الإرتقاء بأوضاع الطفولة و حقوق الطفل .

التنظيم الهيكلي للمرصد

- مرصد الإعلام و التّكوين و التّوثيق و الدّراسات حول حماية حقوق الطّفل هو مؤسسة عموميّة ذات صبغة إداريّة تخضع لإشراف وزارة شؤون المرأة والأسرة والطّفولة يشتمل تنظيمها الهيكلي على :
  - المديريّة
  - مصلحة الشؤون الإداريّة و الماليّة
  - وحدة البحوث و الدّراسات
  - وحدة التّوثيق و الإعلام

التّنظيم الإداري للمرصد

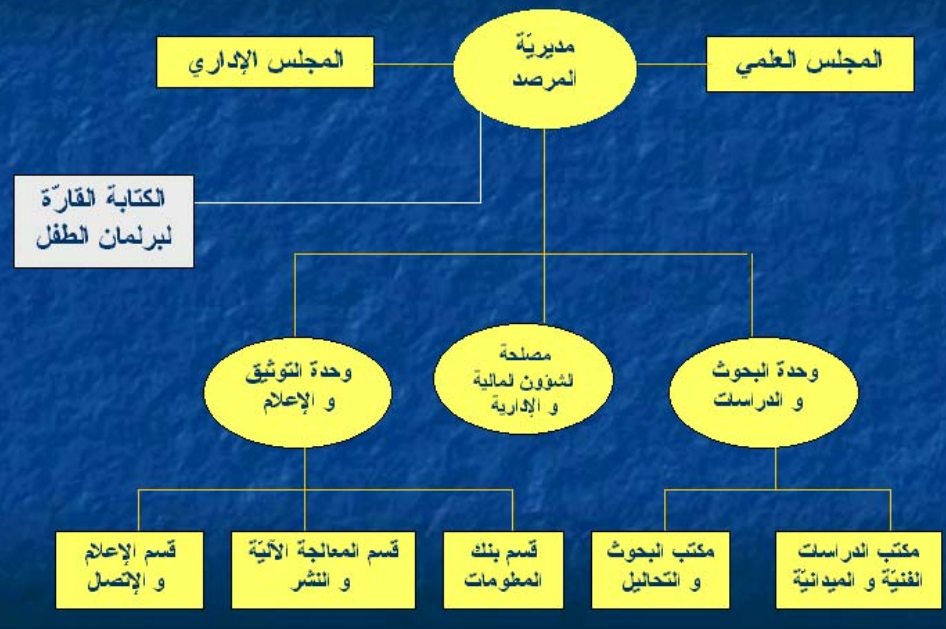

- و يشتمل المرصد على هيكلين إستشاريين و هما :
  - مجلس إداري تتمثّل مهمّته في إبداء الرأي في كلّ مسألة تتعلّق بالتصرّف و تسيير المرصد و يتركّب من ممثّلين عن الوزارات المعنيّة .
  - المجلس العلمي الذي يبدي رأيه في المسائل العلميّة و الفنيّة المدرجة في أنشطة المرصد و يتكوّن من 11 عضوا قارا يمثّلون الوزارات و الهياكل و المنظمات و الجمعيات التي تعنى بالطفولة . كما يمكن للمجلس العلمي الإستعانة بذوي الخبرات في مجال الطفولة.
- بالإضافة، يؤمن المرصد الكتابة القارّة لبرلمان الطفل الذي يعقد جلستين عاديتين في السنّة مع إمكانيّة انعقاد جلسة استثنائيّة كلما دعت الحاجة إلى ذلك . و يقوم المرصد بإعداد الدّورات العاديّة لبرلمان الطفل .

أنشطة المرصد

- شرع المرصد، في إطار برنامج سنوي تمّ وضعه وفق خطط قريبة المدى و أخرى بعيدة المدى، في تجميع كافّة الوثائق والمنشورات المتعلّقة بالطفولة بهدف استغلالها كمنطلق لدراسة أوضاع الطفولة.
- كما يعمل المرصد على إرساء قاعدة معلومات حول الطفولة تجمع بين القطاعات و ترتكز على قاعدة بيانات تشتمل على مجموعة من المؤشرات ذات الدلالة حول وضع الطفولة في تونس و ذلك بالتعاون مع مكتب اليونسيف بتونس .

- و يجري الإعداد أيضا لإنجاز أوّل دراسة سوسيولوجيّة حول مجلّة حماية الطفل بعد حوالي عشر سنوات من إصدارها .
- سيقوم المرصد هذه السنة بتنظيم حلقات تكوين تستهدف الأطفال البرلمانيين و عدد من الإعلاميّين .
- و قد شرع المرصد في الإعداد لإصدار نشريّة سداسيّة لبرلمان الطفل للتعريف بأنشطته و فسح المجال لأعضائه للتعبير عن آرائهم بخصوص المواضيع المتعلّقة بالطفولة .